(بسم الله الرحمن الرحيم)

كلية التربية
المجلة التربوية
***

دور النظم السياسية في صياغة السياسة التعليمية في مصر ((دراسة تحليلية))

إعداد
د./ عفاف محمد
جايل

المجلة التربوية ـ العدد الرابع والثلاثون ـ يوليو 2013م

المقدمة :

لقد عانت السياسة التعليمية باعتبارها جزء من السياسة العامة للدولة من عدم الاستقرار فقد مر النظام السياسي بمراحل مختلفة مارس خلالها أشكال عديدة من التجريب في محاولة للبحث عن سياسة مستقرة من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي وأنعكس ذلك التغيير على النظام السياسي بصفة عامة وعلى السياسة التعليمية بصفة خاصة فحدث اندماج وفصل مع وزارة التعليم العالي تارة ومع البحث العلمي تارة ومع الثقافة تارة وانعكس ذلك على اللجنة المختصة بشئون التعليم داخل المجالس النيابية من حيث اندماجها وانفصالها مما أدى إلى تغيرات غير مستقرة في المناهج وتعديلات مستمرة في قوانين التعليم أخرها الجدل النقاشي حول الثانوية العامة وكيفية تطورها مما أدى إلى افتقادنا سياسة مستقرة ناضجه طويلة المدى تكون نقطة البدء فيها الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها[1].

تعتبر السياسة التعليمية جزء من السياسة العامة للدولة ولم تسلم الجامعة من تأثرها بتلك الأوضاع وتدخل السلطة في شئونها مما قد ينقص من حقها في الاستقلال وتقيد حركتها فلا يجوز للسلطة التدخل في عمل أساتذة الجامعات وأراءهم العلمية فالحرية والاستقلال تسهم في التقدم العلمي والأبداع فلا يمكن أن يكون هناك إبداع وسط أنظمة القمع والقهر وتجريم المبدعين وإبداعهم بالمعتقلات مما أدى إلى توحد الراي السياسي. فالتعليم المصري في حاجة إلى إعادة بناء كجزء من عملية التغير الاجتماعي الشامل لتمكن الأفراد من المشاركة في المجتمع فحرية الاختيار مبدأ هام في تقرير السياسة التعليمة فالتعليم له دور حيوي فيجب أن يقوم بإعداد جمهور متعلم على وعي يمكن أن يمارس الخيارات الشاملة المتعلقة بتوجهات المستقبل.

وكيف يستطيع التعليم أن يقوم بالدور الفعال في مجتمع يفتقد الديمقراطية إذ انه لا يمكن أن تتم صنع السياسة بعيداً عن الحقائق العلمية للحياة في مجتمع إذا لم تمر مشروعات تطوير التعليم ببوتقة المشاركة الاجتماعية من أولئك الذين سينفذونها فيمكن أن تظل حبرا

---

(1) عزة محمد عفيفي ،دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية (دراسة مقارنة بين كل من ج.م.ع والمملكة المتحدة, رسالة دكتوراه غير منشورة , معهد الدراسات والبحوث التربوية , جامعة القاهرة , 2001م,ص 76

على ورق وإذا لم تحقق تلك السياسات والمشروعات رغبات الجماهير فإنها سوف تلقى الرفض الاجتماعي[1]وبذلك لا يستقيم إصلاح وتطوير منظومة التعليم بالانفصال عن المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمثل نسبة خاصة لها باعتبار أن مخرجات التعليم ليست نتاج للوسط التعليمي فقط بل أيضا تدخل في عملية التغيير المجتمعي الشامل وهذا يؤكد أن التغيير الجذري لنظام التعليم لإخراجه من أزمته ليس إلا جزاءً مندمجاً في عملية إصلاح شاملة وجذرية ومن ثم فهو يرتهن بعملية إصلاح سياسية واقتصادية جذرية ولا يجب أن تصبح قصة إصلاح وتطوير التعليم مجرد ساحة أخرى إلى جانب الإصلاح الاقتصادي لجذب الانتباه بعيداً عن ساحة أخرى إلى جانب الإصلاح السياسي المرجو تحت حجة القول إنه لا إصلاح سياسي بدون إصلاح اقتصادي ومجتمعي فالسياق السياسي المحيط من أهم محددات عملية التعليم وتطويره [2].

وبذلك يتضح أن أي محاولة لإصلاح نظام التعليم لن تحقق أي مردود ذو قيمة مجتمعية حضارية ما لم يحدث إصلاح سياسي يتناغم هو والإصلاح التعليمي وغيره من جوانب حياة المجتمع مع طموحات الأفراد وتاريخهم وحاضرهم وما يجب أن يكون عليه مستقبلهم فالإصلاح السياسي هو الركيزة الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق الإصلاح قومي لصالح الوطن والمواطن والذي يؤدي إلى تحديد سياسة تعليمية قومية واجبة في الإطار الديمقراطي السليم فالإصلاح السياسي مدخل رئيسي لإصلاح التعليم .

---

(1)نادية يوسف كمال , اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية , مستقبل التربية العربية , مج7 , ع 20 , الاسكندرية , المكتب الجامعي الحديث , 2008 , صـ 85

(2) محمد صبري الحوت: إصلاح التعليم من واقع الداخل وضغوط الخارج , القاهرة ,مكتبة الانجلو المصرية , 2008 , ص89

مشكلة الدراسة:

إن المشكلة الأساسية في التعليم المصري تكمن في غياب وعدم كفاية المشاركة الفعالة والحوار التفاوضي بين صناع القرار في البلاد والجماهير المتأثرة بالسياسة التعليمية وأصحاب المصلحة على مختلف المستويات مما ترتب عليه تهميش وتغيب الجماهير المختلفة والتحالفات القوية عن عملية صنع القرار وتشكيل وبلورة السياسة التعليمية الأمر الذي أدى إلى ضعف المساندة والتأييد المجتمعي للإصلاحات المنشودة في معظم الأحيان ومقاومة التغيير نفسه في أحيان أخرى(1).

فالفساد السياسي وارتباطه بسوء استغلال السلطة وتفويض حرية الممارسة للأفراد وتضييق حرية التفكير لديهم والمشاركة في السياسة كالأجهزة التشريعية والأحزاب وجماعات المصالح بالإضافة إلى الأجهزة الإدارية والفنية التي تقوم بالمشاركة في صياغة هذه السياسات وتنفيذها ومتابعتها حيث يوجد اختلاف في وزن ونفوذ القوى الصانعة لهذه السياسة وتتم بدرجة عالية من التعقيد والديناميكية.

وبذلك يرتبط الإصلاح السياسي بإصلاح التعليم بجوانب تتمثل في الإصلاح الدستوري والتشريعي وإصلاح المؤسسات والهياكل السياسية وإطلاق الحريات فمن المعروف أن النظم الديمقراطية ترتبط بوجود مؤسسات قوية تتمثل في السلطات التنفيذية التشريعية والقضائية إضافة إلى وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني لذلك لابد من مراجعة أداء هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي السليم الأمر الذي يفرض الشفافية التامة وإختيارات القيادات الفاعلة والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسئولياتها والتطبيق العملي لمبدأ سيادة القانون بما لا يعرف الاستثناء مهما كانت مبرراته ودواعيه (2).

وقد أنعكس كل ما حدث على الحياة الفكرية بالمجتمع المصري فتباينت التيارات الفكرية نحو قضايا التعليم وكشفت عن التناقضات والازدواجية الاجتماعية كما يعبر عنها

---

(1) شعبان حامد علي إبراهيم: فساد التعليم والحاجة لإعادة إختراعه , القاهرة , المكتبة العصرية للنشر والتوزيع , 2009,ص 102.

(2)محمد صبري الحوت:إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج ,مرجع سابق ,ص89

واقع النظام التعليمي الذي ارتبط منذ نشأته الأولى بالنظام السياسي عبر الفترات التاريخية المتتالية لذلك فإننا اليوم في أمس الحاجة إلى تطوير جذري في بنية النظام التعليمي ولا سيما البنية المعرفية (1).

فديمقراطية أداء الحوار كانت مشكلة لأن ديمقراطية صنع القرار التعليمي تفرض تحدياً أمام صانعي السياسية التعليمة حيث تتطلب الاتجاه نحو اللامركزية مع ضرورة دراسة اتجاهات الرأي العام لمنفذي السياسة وتكمن هيمنه رئيس الدولة على سلطات جهاز الدولة بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية فهو يتمتع بسلطات كبيرة لتقرير السياسات فهو شريك في السلطة وليس المسئوليات فلم يشر الدستور إلى مسئوليته السياسية ومن ضمنها السياسة التعليمية حيث يسير وفق توجهات الرئيس في صورة برامج تطرح على المجالس النيابية ولكن دور المجلس يقف عند إبداء الرأي في المشاريع القانونية المطروحة والاقتراحات.

ومن هنا تؤدي محدودية الدور الذي يقوم به مجلس الشعب حيث أن معظم القوانين تكون بمبادرة من السلطة التنفيذية (وزير التعليم) ثم تتم موافقة المجلس وذلك لخلل تمثيل الإجراءات داخل المجلس ليصل الحزب الوطني وحدة عام 2000 إلى 85.5 من إجمالي المقاعد فقد تخلى المجلس عن دورة التشريعي والرقابي وأنحصر دورة في تمرير المشروعات دون مناقشة مما ادى إلى إصدارها بشكل سريع كما أن أغلب رؤساء لجان التعليم بالمجلس كانت شخصيات ليس له علاقة مباشرة بالسياسة التعليمية وقضايا التعليم كما ارتبط التغيير الحادث في سياسة التعليم بتغيير الوزير فالتغير الحادث مرتبط بشخص لا مؤسسة. وبذلك يمكن تحديد مشكلة البحث في أن سياسة التعليم تشتق من الفكر السياسي القائم والذي تعبر عن الأغراض السياسية التي يؤكد عليها النظام السياسي فهو أحد المحددات الرئيسية في صنع السياسة التعليمية لارتباطه بالثقافة السياسية مما جعل النظام يشكل السياسة التعليمية بل تشترك الأسس والأساليب التعليمية في صنع السياسة العامة وبذلك قد يكون الفكر السياسي القائم يصيغ سياسة تعليمية تخدم عملية التعليم.

---

(1)شبل بدران:التعليم والحرية الأكاديمية في مصر ,تحرير أمينة سيد , القاهرة , دار الأمين للطباعة والنشر ,2000.ص86

وبذلك تتحدد مشكلة البحث إنه باستقراء السياسة التعليمية التي طرأت عليها تغيرات وعلى فلسفة المجتمع ومبادئه وتوجهاته وقد ظهرت بعض القوي التي كان لها انعكاساتها على اتجاهات النظام التعليمي عامه وخاصة النظم السياسية التي لعبت دوراً جوهرياً ومهمة في صياغة التشريعات التربوية و القوانين التي تخدم النظام السياسي وتضمن بقائه كما تأثرت السياسة التعليمية بالفلسفة الرأسمالية الاقتصادية التي نهجتها الدولة بعد الاشتراكية إلى الرأسمالية العالمية الديمقراطية وتقوم الدراسة برصد الايديولوجية الكاملة بكل نظام سياسي والعلاقة المباشرة بسياسة التعليم للوصول إلي نتائج تفيد النظام السياسي وعلاقته بالتعليم وتفيد السياسة التعلمية.

تساؤلات الدراسة:

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكله الدراسة في ضوء السؤال الرئيس هو:ما دور الأنظمة السياسية في صياغة وبلورة السياسة التعليمية في مصر على مر المراحل التاريخية المختلفة؟

وتتفرع فيه الأسئلة الآتية:

1- ما العلاقة الوطيدة بين أنظمة الدولة السياسية وصياغة السياسة التعليمية في مصر علي ممر المراحل التاريخية المختلفة ؟
2- ما الأسباب الكامنة وراء أزمة الديمقراطية في مصر والتي كانت وراء تخيط القرارات والقوانين بالسياسة التعليمية في مصر ؟
3- ما العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في مصر ؟
4- ا دور المنظمات الدولية في صنع السياسة التعليمية مثل البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة واليونسكو؟
5- ما المؤشرات والدلالات والشواهد للعلاقة بين النظام السياسي وسياسة التعليم في مصر ؟
6- ما التوصيات التي تقدمها الدراسة من أجل النهوض بالسياسة التعليمية لمعالجة أوجه تؤدي العملية التعليمة إلي النمو الأفضل ؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1-الكشف عن العلاقة الوطيدة بين سياسة الدولة وصياغة ورسم السياسة التعليمية في مصر على ممر المراحل التاريخية المختلفة للأنظمة السياسية.

2-الوقوف على الأسباب الكامنة وراء أزمة الديمقراطية والتي شكلت سياسة الدولة وعلاقتها بالسياسة التعليمية في مصر

3-إلقاء الضوء على العوامل المؤثرة والمؤسسات التي تسهم في صنع السياسة التعليمية .

4- الوقوف على علاقة المنظمات الدولية بالنظام السياسي والاقتصادي في مصر ودروهما تجاه السياسة التعليمية .

5-توضيح الشواهد والأدلة والمؤشرات على العلاقة الوثيقة بين النظام السياسي والسياسة التعليمية.

6-تفيد الدراسة القائمين على وضع السياسة التعليمية والاستفادة من تلك الدراسات التربوية فتوضع خطة علاجية لأوجه النقص والقصور بالعملية التعليمية .

أهمية الدراسة:

1- بالنسبة للموضوع فهو يقدم سرد تاريخي متتابع للعملية التعليمية في مصر مع تغير الأنظمة

السياسية للدولة فنظام التعليم وسياساته هو صورة للنظام السياسي للدولة.

2- تقدم الدراسة صورة كاملة للأنظمة السياسية المتعاقبة في مصر ودورها في تشكيل القرارات والقوانين للسياسة التعليمية في مصر فهي مرآه للنظام السياسي.

3- يوضح للمؤسسات التربوية ما آلت إليه العملية التعليمية من تراجع في مستوي المدخرات والمخرجات حيث لعبت الأنظمة السياسية السلطوية المتتالية دوراً جوهرياً في تراكم المشكلات وتفاقمها.

4- يعطي للأسر المصرية المتأثرين المباشرين بالسياسة التعليمية فكرة عن دور الانظمة السياسية في تخبط القوانين والقرارات التربوية والتي أثرت علي مستقبل اولادهم.

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم بتحليل الواقع للنظم السياسية وأثرها الواضح على صياغة السياسة التعليمية بقوانينها وعلى صنع القرار بل وعلى العملية التعليمية بأكملها وعلى المتغيرات التي تنجم عن تغير الأنظمة.

كما يهدف المنهج الوصفي إلى الوصول إلى الاستنتاجات التي تسهم في فهم الواقع وتطويره وذلك بتحليل التشريعات والقرارات الخاصة بقضايا الدراسة والوصول إلى تفسير وافي (1).

حدود الدراسة :

اقتصرت الدراسة على سياسة الدولة المصرية عبر المراحل التاريخية المختلفة ما بأنظمتها السياسية المتباينة والأيديولوجية السياسة للدولة والفكر السياسي العام حيث تشتق السياسة التعليمية من السياسة العامة للدولة وتعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع حيث أن التعليم مرآة للتوجه السياسي للدولة كما تطرقت الدراسة إلى آليات صنع السياسة التعليمية والعوامل المؤثرة عليها ومؤشرات ودلالات العلاقة بين النظم السياسية و السياسة التعليمية.

" مصطلحات الدراسة":

مفهوم السياسة التعليمية: Policy of education

إنها عملية دينامكية ومرنة وبأنها قابلة للتطبيق وأن لها وظيفتها التفسيرية والتوجيهية ويتم بناءها في ضوء أهداف متفق عليها وبذلك يمكن رسم خطط وإجراءات تحقيقها(2).

وتعرف بأن "هي مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاطاً معيناً كالتعليم وتوجه حركته من خلال عملية اتخاذ القرارات" (3).

---

(1) على نصار : الدراسة المستقبلية (المفهوم والأساليب والممارسات ,المجلة العربية للتربية , المجلد 17 , العدد الأول , المنظمة العربية للثقافة والعلوم , تونس ,يونيو , 1997,ص23.

(2)عبد الجواد بكر: "السياسة التعليمية وصنع القرار ,الإسكندرية ,الوفاء للطباعة والنشر ,2002,ص3

(3)محمد عزت عبد الموجود:حدود القدرة والأحباط في سياسات التعليم في الدول النامية "ندوة نحو تربية أفضل للتلميذ بمرحلة الابتدائية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي 28- 27 أبريل 1992 , الدوحة , مركز البحوث التربوية جامعة قطر ,ص15.

وأضاف إبراهيم عصمت مطاوع إنه يمكن فهم السياسة التعليمية إنها خطة تربوية قابلة للتنفيذ تتم بالتنسيق بين الفنيين الذين يضعون الخطط ويتابعوا التنفيذ وبين صناع السياسة التربوية وتتصف بالثبات والوضوح والتكامل والمرونة وإن تكون توجيهية لا تفصيلية وان تكون مقبولة من جميع القائمين على العمل التربوي ولا تتأثر بتعيين وزير ولكي تكون السياسة التعليمية فعالة وواضحة فلا بد من تسجيلها في صورة مكتوبة يتم إعلانها ونشرها على العاملين [1].

فعملية صنع السياسة التعليمية هي مجال مشترك للمؤسسات السياسية كالأجهزة التشريعية والأحزاب وجماعات المصالح بالإضافة إلى الأجهزة الإدارية والبيئية التي تقوم بالمشاركة في صياغة هذه السياسية وتنفيذها ومتابعتها .

لذلك تعبر السياسة التعليمية عن الجهود المنظمة التي ينبغي أن تبذل لتحقيق أهداف معينة وهي بذلك تعبر عن الاختبارات الأساسية التي يصنعها المجتمع عن طريق أفراده والتي تعززها الدولة كما أنها توجه العمل الإداري والفني في النظام التعليمي ومن ثم فهي تمثل الإطار الذي تقوم على أساسه إنجازات هذا النظام بصفة عامة[2].

وهناك تعريف يرى أن السياسة التعليمية هي جزء من السياسة المجتمعية العامة والتي تعتبر التعليم أحد أدواتها حيث تأخذ السياسة العامة أشكالاً متعددة كما تحدد جميع الأولويات والإجراءات لتوزيع الخدمات على أعضاء المجتمع فضلاً عن أن البعض يشبه السياسة العامة على أنها التصريحات الواسعة من الأهداف أما السياسة الفرعية فهي التي تنتج عنها التصريحات الأكثر تحديداً للأهداف [3].

<u>ولذلك يتضح أن السياسة التعليمية :</u> ترجمة للقوانين واللوائح والأنظمة والبرامج كما أنها محددات تحكم وضع السياسة التعليمية وتعبر عن أراء وأيديولوجيات صناعها وبذلك فهي حزمة من السياسة المجتمعية والتي يكون التعليم أحد أدواتها.

---

(1)إبراهيم عصمت مطاوع:التنمية البشرية والتعليم في الوطن العربي, القاهرة , دار الفكر العربي , 2002 , ص8.

(2)هادي أبو كليه: قوة الضغط وصنع السياسة التعليمية والتحدي والاستجابة ,مجلة التربية , العدد (51) , جامعة الأزهر ,1995,ص287

(3) Margaret sattenl Bradley levinson:policy practice,Toward a comparative socio cultural analysis of Education palicy ,Ablex publishing , London , 2001 , P4 .

مفهوم النظم السياسية :

يرى ثروت بدوي إنها مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسبة المترابطة فيما بينها تبين نظام الحكم ووسائل حماية السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها كما تحدد عناصر القوة المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها[1].

ويرى كمال المنوفي إنها هي الإطار الذي يتم فيه العمليات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية للنظام السياسي إلا أن جانباً كبيراً من النشاط السياسي يمارس خارج المؤسسات الحكومية أي في الأحزاب وجماعات المصالح فهذه المؤسسات غير الحكومية تشكل جزء من النظام السياسي ولا تعد جزء من الحكومة[2].

ويرى روبرت داهل أن النظام السياسي هو نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة [3].

خطوات السير فى الدراسة:-

تمر خطوات الدراسة بالخطوات الآتية في العرض التالي:

- الجزء الأول: مفهوم السياسة التعليمية والنظم السياسية .
- الجزء الثاني:المراحل التاريخية والتوجهات السياسية وأثارها الواضحة على السياسة التعليمية .
  - *المرحلة الناصرية: مرحلة ما بعد الثورة 1952 الاشتراكية .
  - *مرحلة السادات: مرحلة الانفتاح الاقتصادي
  - *مرحلة مبارك: الرأسمالية والإصلاح الاقتصادي
  - *ثورة 25 يناير
- الجزء الثالث:
  - * المنظمات الدولية ودورها في صنع العملية التعليمية .
  - * نقابة المعلمين ودورها تجاه السياسة التعليمية
- الجزء الرابع:*العوامل السياسية المؤثرة في صنع السياسة التعليمية .

---

(1)ثروت بدوي ,النظم السياسية ,القاهرة ,دار النهضة العربية , 1996م , ص 11

(2)كمال المنوفي , أصول النظم السياسية المقارنة, الكويت , شركة الربيعان للنشر والتوزيع ,1987 م, ص5

(3) Rober dahp modern poltical analysis, New jersy premtice hall ,1963 .

***مؤشرات ودلالات وشواهد العلاقة بين النظام السياسي والنظام التربوي .**

- الجزء الخامس: النتائج والتوصيات

- الجزء السادس: المراجع

الآطار النظري" :

المراحل التاريخية المختلفة للأنظمة السياسية في مصر وعلاقتها بالسياسة التعليمية :

تشكل العوامل السياسية الأيديولوجية الإطار الفكري الذي يضع الأساس لنظام سياسي واجتماعي معين ويصعب فصل النظرية الاقتصادية الاجتماعية عنه ويمكن اشتقاق أي سياسة تعليمية من الفكر السياسي القائم فالنظام التعليمي هو أحد أدلة التنمية السياسية وأحد الأدوات التي يعتمد عليها النظام السياسي لاكتساب شعبيته[1] .

فقد انعكس ما حدث على الحياة الفكرية للمجتمع المصري فتباينت التيارات الفكرية نحو قضايا التعليم وكشفت عن التناقضات والأذدواجيه الأجتماعية كما يعبر عنها واتسع النظام التعليمي الذي ارتبط منذ نشأته الأولى بالنظام السياسي وكأنه أداة ناجحه في تحقيق الطموحات الوطنية التي سعى إليها النظام السياسي عبر فترات تاريخية طويلة لذلك فإننا اليوم في أمس الحاجة إلى تطوير جذري في بنية النظام التعليمي ولا سيما البيئة المعرفية[2].

وفيما يلي يعرض للمراحل التاريخية والتوجهات السياسية وأثارها الواضحه في السياسة التعليمية:

- المرحلة الناصرية (مرحلة ما بعد ثورة يوليو 1952) :-

اتجهت المؤسسات السياسية لتعبئة مختلف القوى الاجتماعية لترسيخ المنطلقات الأشتراكية وتركزت إيديولوجية المرحلة على دور مصر في محيط وطنها العربي في ظل ثورة يوليو 1952م كان التغيير الاجتماعي من فترة عاشت فيها البلاد تحت حكم الاستعمار إلى

---

(1) فوزية مصطفى محمد عثمان , إتجاهات السياسة التعليمية في الثمانيات (دراسة تحليلية للتعليم العام في مصر) ,القاهرة ,المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ,1992, ص 97 .

(2)شيل بدران , التعليم والحرية الأكاديمية في مصر ,مركز البحوث العربية القاهرة , دار الامين للطباعة والنشر ,2000,ص 43

فترة مغايرة تنعم فيها بالحرية واتبعت فيها الدولة النظام الاشتراكي لتقضي على الطبقية وتحقق العدالة الاجتماعية لكن استمر الاتجاه الرأسمالي الموجه(1957-1961) وتم إنشاء المؤسسات الاقتصادية وبدأ الاتجاه إلى ما يسمى اشتراكية الدولة بعد إجراءات التأميم ودعم القطاع العام لتدعيم الطبقات الفقيرة فاستفادة الطبقات الوسطى التي ينتمي إليها قادة النظام وفي ظل تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المجانية في التعليم والتي تعد نموذجاً لمدى الاستمرار والتواصل في الفكر التربوي حيث اهتمت الدولة بالنواحي الكمية في الأعداد والميزانية وامتداد السيطرة الكاملة على التعليم إلى حد الغاء اللغة الأجنبية تصوراً لأن يكون مظهر التحرر من النفوذ الأجنبي فضلاً عن تكافؤ الفرص كأحد مبادئ الثورة وإقامة عدالة اجتماعية ثم التوسع في التعليم غير المسبوق وصل إلى التعليم الجامعي مع التزام الدولة بتعين جميع الخريجين (1).

ولقد انعكست تلك التوجهات على التعليم في مناهج التعليم العام من خلال صياغات مناسبة ترسيخاً لمقومات النظام وإقناعاً لسياساته الداخلية والخارجية وتأكيداً لدور مصر في محيط وطنها أدخلت مادة (المجتمع العربي) في مادة الثانوية العامة ومفردات القومية العربية إلى التعليم الجامعي وتضمن برهان التعبئة ضرورة الالتزام بمنهج الدولة الايديولوجي بشيراً ونزيراً وسري اصطفاء أهل الثقة حتى لو كانوا أقل خبرة وكان من أوائل النذر فصل عدد من أساتذة الجامعات عام 1954 عندما ارتفعت أصواتهم بالدعوة إلى إعادة الديمقراطية الليبرالية مما أدي إلى عدد من الإجراءات التي استدعت إسكات صوت الطلاب عند إعلان مواقفهم في بعض المواقف والأحداث الوطنية ومن آليات الضبط إدخال الآمن وآلياته داخل الحرم الجامعي(2) .

فلقد أدى الحرص الشديد على اصطناع أساليب التعبئة ومظاهر الحشد الكلي والتنميط الفكري إلى توظيف البيروقراطية المسيسه في مواقع اتخاذ القرار مما أدى إلى شيوع ثقافة الصمت في الجامعات إلى بداية استخدام تعبير أن ما يراد إتباعه إنما هو تعليمات الجهات

(1)طلعت عبدالحميد فايق ,دراسة تحليلية للفكر التربوي في مصر من عام1952- 1970 , القاهرة – الهيئة العامة للكتاب , 1989م ,ص 30 / 20 .

(2)حامد عمار ,في دراسات التربية والثقافة (9),في أفاق التربية العربية من رياض الأطفال إلى الجامعة ,القاهرة , مكتبة الدار العربية للكتاب , 2003 ,ص118

العليا ,ومن ثم تتسم التجربة الناصرية بأنها تجربة الثورة التي من اجلها حققت أهدافها وآلياتها عبر البيروقراطية المتسلطة سواء على المستوى الإداري أو السياسي(1) .

وأيا كان الحكم على الحقبة الناصرية يبقى أثرها الواضح في زيادة الطلب على التعليم من مختلف الشرائع الاجتماعية لجميع المراحل حتى المرحلة الجامعية والذي أحدث حراكاً اجتماعياً كبيراً خاصة الطبقات الوسطى والفقيرة ورسخت مبادئ هامة وهي العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص التعليمية.

ولقد أتسمت السياسة التعليمية في ذلك الوقت باصطناع أساليب التعبئة والحشد للموارد الاقتصادية والموارد البشرية الفكرية شباباً وجماهير ومن ثم سيادة التنميط الفكري بشعارات السلطة في المناهج والكتب المدرسية والجامعية ومقررات الاشتراكية والقومية العربية والتربية العسكرية وقد أسهمت عوامل الضبط والربط والالتزام الصارم في التضيق على حرية الرأي والتغيير لدى المعلمين من خلال انتخاب وزير التربية والتعليم نقيباً للمعلمين أو نتيجة لتأسيس الحرس الجامعي في حرم الكليات عام 1954م مما أشاع مناخ الخوف والقهر وأدي إلى شيوع ثقافة الصمت في كل الجامعات وبين كثير من المثقفين(2).

وعموماً فإن ثورة 1952 طرآت معها تغيرات جذرية تتفق مع فلسفة الثورة في التغير الاجتماعي الشامل وكان لهذه التغيرات أهداف سياسية واجتماعية ,فالنسبة إلى الهدف السياسي تم إرساء مبدأ ديمقراطية التعليم مما أتاح التعليم بالمجان في جميع مراحل التعليم وبالنسبة إلى الهدفين الاجتماعي والاقتصادي استهدفت سياسة التعليم ربط التعليم باحتياجات المجتمع وكذلك باعتبار أن تكافؤ الفرص هو التعبير عن الحرية الاجتماعية كما كان نتيجة سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج و تحكمها في آليات السوق الاقتصادي في الستينات مع التزامها بتحمل نفقات التعليم (3)

كما أن أصبح هناك قطاع جامعي للاتحاد الاشتراكي من أعضاء هيئة التدريس شاركوا في المعهد الاشتراكي لتدريب القيادات الاشتراكية في مختلف مجالات العمل الوطني واشتركوا في منظمة الشباب وقياداتهم وتنظيم اتحادات الطلاب إلي مختلف التنظيمات الاشتراكية حيث

---

(1)المرجع السابق ص 119

(2)حامد عمار الحادي وعشر من سبتمبر , وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي القاهرة , الدار المصرية اللبنانية ,2004 .

(3)محسن خضر ,أفاق تربوية متجددة (من فجوات العدالة في التعليم) , القاهرة , الدار المصرية اللبنانية , 2000 ص9.

كانت الخطابات الرسمية توكد علي اهمية إعداد الطلبة القادرة على إحداث التغير الاجتماعي وقد رافق التعبئة الثورية الاشتراكية للطلاب مجموعة من عوامل الضبط والربط بالمؤسسة الجامعية من أهمها تأسيس نظام الحرس الجامعي عام 1954 كما سعت قوانين تنظيم الجامعات إلي التوجه نحو التخطيط والأشراف المركزي علي مختلف مستويات العمل الجامعي فالقوانين اتجهت نحو إحكام الربط المركزي للجامعات واستمر هذا التنظيم الهيكلي و أساليبه البيروقراطية اداه للضبط حتي يومنا هذا فقد حققت ثورة 1952 أهدافها من خلال بيروقراطية متسلطة على كل المستويات (1)

فقد الغت الثورة المصروفات في التعليم الثانوي لتتيح فرص التعليم لمن كانت المصروفات تحول دون تطلعاتهم وذلك للالتحاق بمراكز التدريب المهني استجابة للطلب علي العمالة الماهرة والفنين الذين وجدوا فرض العمل في المشروعات الصناعية والخدمية ومشروعات المرافق والاسكان والسد العالي ومن معالم التوجه نحو العدالة إنشاء مكتب التنسيق عام 1953 كل ذلك ما تعنيه أيديولوجية الثورة الوطنية القومية الاشتراكية.

فقد ارتبطت السياسة التعليمية في ذلك الوقت بالتغيير الجذري الذي حدث في المجتمع المصري في نسيجه الاجتماعي والثقافي بعد ثورة يوليو كان من بين أسبابه تطبيق مبدأ مجانية التعليم بل أن الضرورة الأمنية الاستراتيجية تفرض التوسع في التعليم فكلما أتسع حجم قاعدة الهرم زادت الفرصة في إفراز قمة معقولة من النخبة التي تقود التقدم في المجتمع كما أن تلك الفترة كانت تناهض التعليم الخاص وتحاول تأميمه فقد كان فخر إنجازات الثورة مجانية التعليم الجامعي منذ عام 1961 مع بداية التوجهات الاشتراكية وما ترتب عليها من تدفق في الالتحاق لأبناء الشرائح الاجتماعية الوسطى .

- مرحلة السادات مرحلة الانفتاح الاقتصادي في السبعينات "

مع بداية السبعينات بدأت مصر تحولاً جاداً في الأيديولوجية لنظام الحكم وسياسته والانتقال من النظام الاشتراكي واقتصاده المركزي إلى الموجه نحو الانفتاح الاقتصادي.

بتولى الرئيس محمد أنور السادات الحكم تتابعت التطورات والأحداث التي كانت محركات الإصلاح السياسي فأخذت العملية السياسية أبعاداً جديدة لم تكن موجودة من قبل

(1)حامد عمار الحادي وعشر من سبتمبر , وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي , مرجع سابق صـ89 .

لتعلن انتقال البلاد كما يسميها البعض من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية الدستورية ومن المركزية والبيروقراطية إلى التعددية والديمقراطية والوقوف على اهم مراحل التطور السياسي فيمكن رصد بعض محركات الإصلاح السياسي (1) .

بإصدار ورقة الاتحاد والاشتراكي في أغسطس 1974 وبعد حوار مع ممثلي التيارات السياسية ثم السماح بإنشاء ثلاثة منابر داخل الاتحاد الاشتراكي وقامت انتخابات مجلس الشعب في أول اجتماع للمجلس في 11 نوفمبر 1976 قرر الرئيس السادات تحويل المنابر الثلاثة إلى أحزاب هي حزب (الأحرار الاشتراكي) ويمثل اليمين وحزب(التجمع الوطني) ويمثل اليسار وحزب (مصر العربي الاشتراكي) ويمثل الوسط وبذلك تحولت مصر من النظام الحزبي الواحد إلى التعدد الحزبي (2) .

في 14 مارس 1976أعلن رسمياً عن السماح لثلاثة منابر هي تنظيم مصر العربي الاشتراكي التمثيل الوسط وتنظيم الأحرار الاشتراكيين التمثيل اليمين وتنظيم التجمع الوطني التقدمي لتمثل اليسار وحدد كل تنظيم برنامجه السياسي ودعا الرئيس السادات جمهور من المثقفين ذوي اتجاهات فكرية وأيديولوجية إلى قيام الأحزاب وإن كانت هذه الاتجاهات قد اختلفت في الأسباب التي تبنت الدعوة من أجلها ولكن اللجنة التي كانت مسئولة عن إصلاح الاتحاد الاشتراكي لم تقر سوى ثلاثة من هذه الطلبات ورفضت ثلاثة طلبات أخرى في لجنة الأحزاب السياسية بل وضعت بعض الشروط الصعبة لقيام أي حزب وقد ترتب عليها محدودية إطار التعدد الحزبي أنه أصبح هناك عديد من القوى والتيارات السياسية التي تعمل خارج إطار الشرعية مثل التيار الشيوعي والجماعات الإسلامية والأخوان المسلمون(3) .

ولكن الواقع إنه تم وضع عقبات أمام ممارسة الأحزاب لدورها وقد تمثل ذلك في سلسة قوانين ضيقت الخناق , على نشاط المعارضة وفيها المصادرة المستمرة لصحف المعارضة بل والتدخل من السلطة لاسقاط بعض مرشحي المعارضة في الانتخابات بل والتضييق على بعض قنوات التغيير مثل نقابة المحامين.

(1)انور السادات ,البحث عن الذات , (قصة حياتي) القاهرة , المكتب المصري الحديث , 1981 ص237 – 247

(2)على الدين هلال ,المشكلة السياسية في مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب في تحرير الديمقراطية في مصر , 1970 - 1980 , المركز العربي للبحث والنشر , القاهرة , 1982 , ص33 – 35

(3)السيد سلامة الخميسي , الجامعة والسياسة في مصر , اسكندرية , دار الوفاء للطباعة والنشر , 2000,ص 143

وبصدور القانون رقم 40 لسنة 1977 بشأن قيام الأحزاب وممارساتها لأنشطتها السياسية وقد حددت مهمة الأحزاب وهي الإسهام في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للوطن ولكن واقع الممارسة السياسية أنذاك كان يؤكد على وحدة السلطة ممثلة في حزب مصر ثم الحزب الوطني الديمقراطي حفيد الاتحاد الاشتراكي وإن ماعداه من أحزاب كانت مجرد هياكل صورية واستمر هذا الوضع السئ قائما حتى سبتمبر 1981 حيث حدثت رده إلى الوراء في إتجاه الديكتاتورية والحكم الشمولي وتكميم الأفواه من خلال قرارات سبتمبر التي أصدرها السادات باعتقال أكثر من ألف من المثقفين وأساتذة الجامعات والصحفيين ورجال الدين وغيرهم(1) .

وعلى الرغم من أن بداية السبعينات قد شهدت رفع شعاري دول المؤسسات وسيادة القانون إلا أن النصف الثاني فيها قد شهد إضعافاً للمؤسسات السياسية كالوزارة ومجلس الشعب والأحزاب وعلى صعيد الوزارة فقد شهدت فترة السبعينات (أكتوبر 1970 – 1981) 18 تشكيل وزاري تراوحت هذه التشكيلات بين تغير وزاري محدود وتغير وزاري شامل وبذلك يكون متوسط عمر الوزارة في هذه الفترة سبعة أشهر ونصف تقريباً وهو ما يعكس عدم استقرار الوزارة لمؤسسة سياسية(2) .

أما في البرلمان فقد حل رئيس الجمهورية برلمان 1976 الذي اتسمت انتخاباته بالنزاهة والتي تمت في ظروف انفراجه وديمقراطية وجاء البرلمان الجديد 1979 الذي لم ينجح منه الا بعض عناصر المعارضة هذا بالإضافة إلى ضعف الدور الرقابي للبرلمان على السلطة التنفيذية (3) .

وبذلك يتضح أن التجربة الديمقراطية كانت تشوبها نواحي عديدة من القصور ومنها غياب الأحزاب وحتى بعد السماح بتعدد وجودها لم تكن الديمقراطية الا شكلية لان لم يُسمح

---

(1)أحمد طه خلف الله , التحولات الديمقراطية في مصر في ضوء انتخابات مجلس الشعب 2000 ,القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب , 2002 , ص37

(2)إكرام بدر الدين , تطور المؤسسات السياسية في التحرير الديمقراطي في مصر (1970–1981) , القاهرة , المركز العربي للنشر والتوزيع , 1982 .

(3)السيد عبدالمطلب غانم , المشاركة الرسمية في النظام السياسي (تحرير على الدين صلاح) القاهرة , المركز العلمي للبحث والنشر ,1983 , ص 39-77.

لها بممارسة الدور المنوط به في الحياة السياسية سواء السلطة التنفيذية أو التمثيل البرلماني وبروز الحزب الواحد المسيطر وتغولت سلطة الرئيس لتقلص من دور المؤسسات السياسية وتضعف منها لتظل خيوط السلطة في يد الرئيس بل أضعف من أصوات المعارضة وكبلها بالقيود والتي كان من الممكن أن يكون لها دوراً واضحاً من خلال برلمان 1976في صياغة قوانين وتشريعات تسهم في المضي قدماً في العملية التعليمية وذلك عن طريق إحياء الدور الرقابي للبرلمان على السلطة المتمثلة في وزير التربية والتعليم الذي يعد المسئول الوحيد عن القرارات التربوية دون أي رقابة من البرلمان في ظل غياب صوت المعارضة وبقاء الأغلبية المؤيدة لسلطة الحاكم .

سياسة الانفتاح الاقتصادي وعلاقتها بالسياسة التعليمية :

لقد جاءت التحولات الايديولوجيه في نظام الحكم وسياساته من النظام الاشتراكي واقتصاده المركزي إلى التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي ومنذ ذلك التاريخ 1974 من خلال قانون 43 شهد الاقتصاد المصري تحولات في هيكلة واعتبرت سياسة رسمية للبلاد وفتحت الأبواب أمام رأس المال الاجنبي واستثماراته في كافة المجالات والاندماج في السوق العالمية وتشجيع إيديولوجية السوق والقطاع الخاص المحلي وللأجنبي .

ففي تلك الحقبة الساداتية أخذت الابواب تفتح لسياسة الاقتصاد الحر وسياسه الاندماج في السوق العالمية وقد أرست جذور الانفتاح جملة من القوانين والاجراءات لتشجع ايديولوجية السوق والقطاع الخاص علي الاستثمار في مجال الانتاج السلعي والخدمي ودعمت مقولات عن كفاءته في مقابل القطاع العام ومن هنا أندفع الاستثمار الخاص إلي إنشاء المدارس الخاصة واللغات لمواجهة طلب الشرائح الرأسمالية القادرة علي تحمل مصروفاتها الباهظة.

وبذلك يعيش المجتمع المصري تغييراً جذرياً عميقاً في توجهات النظام السياسي والاقتصادي حيث يسعى لاندماج الاقتصاد المصري وذلك تحقيقاً لمصالح اجتماعية وظيفية فقد جاءت ورقة أكتوبر لتحدد ملامح الإطار الفلسفي للانفتاح ومن هنا كانت المحاولات لتحرير الاقتصاد وتسعير الخدمات الاجتماعية التي كانت تقوم بها الدولة والسعي نحو اقتصاد السوق فقد ظهرت شرائح تسعى لإيجاد قنوات للتمايز الاجتماعي الطبقي(1) .

---

(1)احمد أنور , الانفتاح وتغير القيم في مصر , القاهرة , مصر العربية للنشر والتوزيع , 1993م , ص 208 – 209

وما يستحق التنويه عنه تشابك التعليم مع أيديولوجية التحول عن الاشتراكية والقومية العربية إلي الاقتصاد الحر و الانعزال عن المحيط العربي مما نجم عن ردود الفعل العربية لمعاصرة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وفي هذه الاجواء اضطربت الجامعات طلاباً وأساتذة نتيجة لاستثارة المذهبيات المعارضة للنظام الناصري وللصلح مع إسرائيل والتي اتشح بعضها بالرداء الديني وأنطلق منذ ذلك التاريخ صراعات ما يعرف بالتيار الإسلامي وبين التيارات القومية واليسارية في الجامعات وشاعت الدعوة إلي أسلحة العلوم في مواجهة ما عرف بالرؤية العلمانية (1)

ومنذ عام 1979م أتضح دور القطاع الخاص فحولت الدولة بعض المدارس الحكومية إلى مدارس خاصة بمصر وقامت تحت دعوى أنها تجريبية وأخذت في التوسع مخالفة للدستور فقد استجابت السياسة التعليمية لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي والتي كان لإتباعها إنعكاس على التعليم فقد تطلب إتباع تلك السياسة توفير القوى البشرية اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وخاصة في علم الحاسوب واللغات الأجنبية وأصبح على التعليم توفير تلك الكوادر.

وقد برز دور رجال الأعمال في منتصف السبعينات نتيجة سياسة الانفتاح الاقتصادي والذي أدى بدورة إلى إحداث نوع من الفرز الطبقي في المجتمع المصري وتكوين فئات جديدة قد لاتحكم ولكنها تتحكم في مجريات كثير من الأمور وأخذت تمارس ضغوطها من أجل الحصول على مميزات في جميع من المجالات ومنها التعليم بصفة خاصة فهم يمتلكون مدارس اجتذبت أعداد كبيرة لإرتفاع مستوى الخدمة المقدمة بها فقد شهدت فترة السبعينات اتساع رقعة التعليم الخاص داخل النظام التعليمي(2).

فالتعليم الخاص أداة تعترض مجانية التعليم حيث تفرض تمايزاً بين الطبقات الاجتماعية في الفرص التعليمية وقد استمرت سياسة الانفتاح الاقتصادي في الثمانيات والتي جعلت من التعليم مجالاً للاستثمار وقد انتهز رجال الأعمال فرصه دعوة الدولة لكافة القطاعات

(1)حامد عمار , دراسات في التربية والثقافة "في آفاق التربية العربية من رياض الاطفال إلي الجامعة , القاهرة , الدار العربية للكتاب , 2003 , صـ 32 .

(2)أماني قنديل ,القطاع الخاص السياسة التعليمية في مصر , مركز الدراسات والبحوث السياسية , كلية الاتصاد والعلوم السياسية , القاهرة ,1989 , ص107 .

للمشاركة في رسم السياسة التعليمية وقد زادت مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار التعليمي مما أدى إلى التفاوت بين نوعيات التعليم العام والخاص .

فقد ترتب على هذه التحولات في التعليم تغير في نمط التعليم وسياسته وأهدافه ومحتواه وانعكست أثار الانفتاح الاقتصادي بوضوح على النظام التعليمي المصري فأدت إلى كثير من التغيرات في سير العملية التعليمية بحيث أصبحت منحة في كثير من الأحيان لأحداث تغيراً في المبادئ الأساسية التي خاض الشعب من أجلها كفاحاً طويلاً للحصول على المجانية وتكافؤ الفرص التعليمية(1).

فقد شهدت فترة السبعينات تطويراً ملحوظاً في الاهتمام بمنظومة التعليم وقد زادت فيها فترة الالتزام والاستيعاب الكامل لمن هم في سن الإلزام وزادت نسبة الإنفاق فإذا كان الاستعمار يحارب المجانية فالبعد الطبقي الذي أفرزه الانفتاح على التعليم بدت الردة على المجانية تغدو وتروح من خلال التناقضات والازدواجية الاجتماعية ليعبر عنها واقع النظام التعليمي ومؤسساته إلا أن جميع الوثائق الرسمية التي صدرت منذ قيام الثورة تتفق جميعاً في اعتبار التعليم حقاً (2) .

وبذلك يصبح شعار المجانية متناقضاً مع الممارسات الفعلية مثل انتشار مدارس اللغات الأجنبية والخاصة والحكومية بمصروفات باهظة لتصبح المجانية متآكلة ومزيفة والإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية نظراً لشيوع التميز بين أنواع التعليم.

فقد أخل التعليم الخاص بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وأكد إنحيازاً طبقياً واضحاً لأنه لا يقبل الا القادرين مادياً ويقدم لهم خدمة تعليمية عالية في مقابل مدارس مجانية للأغلبية تعانى من مشاكل تعليمية وذلك جعل من القدرة المالية معياراً للحصول على جودة تعليمية فدخول الدولة منافسة للقطاع الخاص وإنشائها مدارس تسميها المدارس والتجريبية أو النموذجية "عام 1979م بل أن هناك مدارس قائمة بالفعل حولتها الوزارة إلى مدارس بمصاريف وخدمات إضافية تختار أفضل المعلمين من المدارس الرسمية ويقدم التعليم الخاص

(1)شيل بدران "محمد أحمد كريم " – تاريخ التربية وتاريخ التعليم , الاسكندية ,دار المعرفة الجامعية ,2000 ص 417.

(2)فاتن محمد عدلي , الخطاب التعليمي الرسمي وغير الرسمي في مصر منذ عام 1952 حتى 1981 , رسالة ماجستير غير منشورة , القاهرة , معهد الدراسات التربوية ,2001.

الخدمة التعليمية المتميزة للطبقات الجديدة التي أفرزها الانفتاح الاقتصادي وظهر معها طبقية في التعليم يصعب معها تحقيق ما أكدت عليه دساتير الدول ومواثيقها من صور العدالة.

ولا يعنى دخول القطاع الخاص في التعليم انسحاب الدولة تماماً من الساحة بل يعنى كسر احتكار الدولة وطرح اطار تنافسي فالتعليم الخاص موضع طلب شديد من اولياء الأمور القادرين كما يري المؤيدين انه يخفف العبء الملقي علي عاتق ميزانية الدولة كما يتمتع خريجو التعليم الخاص بحظ اوفر في سوق العمل وإن كان يؤدي إلي حرمان الفقراء ومحدودي الدخل من فرص متكافئة في التعليم واحتكار أبناء الاغنياء له.

فترة مبارك 1981 – 2011) تنقسم فترة مبارك إلى عدة مراحل منها :

الفترة الأولى :(1981-1991)

تعتبر تلك الفترة إمتداداً للمرحلة السابقة التي تميزت بالتعددية الحزبية والانفتاح الاقتصادي فالنظام السياسي المصري لم يحدث به أي تغير على المستوى الهيكلي وكل ما حدث تغيير أسلوب الممارسة فقد أتاح الرئيس مبارك قدراً أكبر من الحرية والتعبير للقوى المعارضة التي تعمل خارج نطاق الشرعية في نطاق الأحزاب السياسية القائمة وفي نطاق مجلس الشعب فقد أتاح الرئيس قدراً أكبر من بروز الدور السياسي للقضاء في نطاق النظام السياسي وقد برز هذا الدور في حل مجلس الشعب وإجراء انتخابات عام 1987 م وبالرغم من هذا التقدم النسبي نحو الديمقراطية السياسية إلا أن ذلك من وجهة نظر البعض لا يعد كونه خطوات شكلية لتهدئه الرأي العام فما زالت تعمل في ظل قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية التي تهدد تلك المكاسب وهناك طلبات لتشكيل أحزاب لا تستجيب لها الدولة(1).

فمنذ عام 1981م وحتى نهاية فترة حكم الرئيس مبارك اتبع إستراتيجية تهدئة الأزمات بالإفراج عن المعتقلين سياسياً وفتح حوار وطني مع المعارضة وسع فيه قنوات المشاركة وحرية الرأي وسمح بظهور معظم صحف المعارضة حتى يعيد بناء جسر الثقة وسيادة القانون ودولة المؤسسات، ويمكن رصد ثلاثة ملاحظات تتصف به هذه الفترة بالتطور السياسي في مصر كالاتي:(2)

1-إحترام مبدأ سيادة القانون وتأكيد هيبة القضاء المصري .

2-استقرار الحياة النيابية وإتساع دائرة حرية التعبير عن الصحافة .

3-الحرص على الاستقرار السياسي .

ونتيجة لذلك استمر العمل بالإطار الدستوري الدائم لمصر عام 1971م الذي يعبر عن المرتكزات الأساسية للتحول الديمقراطي إلا أنه لم يعكس الواقع المصري الراهن في ذلك

---

(1)فؤاد زكريا , التعددية في بلادنا حصاد الثمانيات حوارات وشهادات , سلسلة حوارات واستراتيجية (5), ارام للدراسات والنشر والتوزيع ,مركز حسن للنشر ,عمان , الأردن , 1993م ,ص54 .

(2)رؤوف عباس , السلطة التشريعية في الخبرة السياسية المصرية في مائة عام , أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية ,4-6 ديسمبر 1999 , مركز البحوث والدراسات السياسية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , 2000,ص81

الوقت وبرز من خلاله التناقص بين التوجهات المعلنة للسلطة التي ترفع شعار الليبرالية واستمرار سلطة السيادة في ممارسة صلاحيات اوتوقراطية واسعة.

فقد ورث الرئيس مبارك تركة ثقيلة برزت أهم ملامحها في المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وأعمال العنف وتطبيق فرص المشاركة السياسية مما دفع النظام الجديد في سنواته الاولى إلى إعادة دفع عملية التحول الليبرالي من خلال مستويين(1) .

- الأول: إبداء قدر أكبر من التسامح مع التعددية السياسية وتوسيع مجال حرية التعبير خاصة على مستوى الصحافة.
- الثاني : التوسع النسبي في حق التنظيم للأحزاب والجمعيات .

وذلك حينما يتبنى نهجاً متسامحاً مع القوى السياسية المعارضة والمعتدلة المتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين والسماح لهم بالمشاركة في انتخابات عام 1984م على قوائم حزب الوفد فقد كانت بداية تبشر بالخير وكل التوقعات تتجه إلى ترسيخ ممارسة الديمقراطية الحقيقية مع إعادة قدر من الهدوء والاستقرار إلى الحياة السياسية خلال فترة ولايته الأولى إلا أن الرياح أتت بما لا تشتهي السفن فقد انتهجت السلطة السياسية منهجاً أدى إلى حجب تفعيل المشاركة والممارسة للديمقراطية الفعلية والدليل على ذلك حين قرر الرئيس مبارك أن يدعو إلى إجراء انتخابات في أوائل 1984 كما يقضي الدستور فقد اعتمد على إطار قانوني يتألف من ثلاثة عناصر أساسية هي(2) :

- أولها: دستور 1971 والذي يحتوي على نواح مختلفة من الإجراءات الانتخابية .
- ثانيهما: قانون الأحزاب لسنة 1977م .
- ثالثهما :قانون الانتخاب لسنة 1984م والذي أصدره الرئيس مبارك وهو قانون يعمد إلى خلق نظام يستفيد منه أحزاب الحكومة (الحزب الوطني) وهو من يمثل المعارضة إلى الحد الأدنى المقبول .

---

(1) هالة سيد مصطفى النظام السياسي واستراتيجية التعامل مع الحركات الإسلامية المعارضة , دراسة حالة مصر (1970-1989) رسالة دكتوراة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , 1994, ص 325

(2) بو جرادين , التغير الاجتماعي ,الاقتصاد والتغير السياسي في مصر , (ديمقراطية من دون ديمقراطيين "ندوة فكرية نظمها المعهد الأيطالي , بيروت دراسات الوحدة العربية , 1995 م, ص23 .

وفي عام 1987م أنضمت جماعة الإخوان المسلمين مع حزب العمل والاحرار في تحالف انتخابي وعكست انتخابات 1987م تراجعاً ملحوظاً للقوى المدنية في مواجهة القوى الإسلامية مع صعود الإخوان كقوة برلمانية (1) .

وبذلك يتضح أن الرئيس مبارك قد أتاح في تلك المرحلة قدراً كبيراً من الحرية والتعبير للقوى المعارضة في تلك المرحلة كما أنه كان أكثر اتصالا أحياناً بزعامة المعارضة من عبدالناصر والسادات هذا بالإضافة إلى حرصه على عدم تخطي المؤسسات السياسية القائمة ومن ناحية أخرى نجح النظام السياسي في عهد مبارك في استيعاب بعض القوى المعارضة التي تعمل خارج نطاق الشرعية في نطاق الأحزاب السياسية القائمة وفي نطاق مجلس الشعب ويلاحظ أن هذا قد تم بالنسبة للتيار الإسلامي السياسي وهو تيار قوي بلا شك.

وتأسيساً على ما سبق فإن هامش الديمقراطية الذي أتيح للأحزاب المصرية في تلك المرحلة لم تسفر عن نتائج ملموسة فعلياً في الواقع السياسي حيث أدي استمرار التوحد بين القيادة السياسية والحزب الحاكم الوطني إلى عرقلة جهود التعددية الحزبية المقيدة وقد ظهر ذلك بجلاء في انتخابات مجلس الشعب أعوام 1984 , 1987 , 1990 حيث أسفرت جميعها عن فوز الحزب الوطني ولكن حكم المحكمة نتيجة الطعون في هذه الانتخابات جاء بعدم دستورية مجلس الشعب وبالتالي تم حل المجلس في كل مرة وأعيدت العملية الانتخابية من جديد(2).

ولكن بعد انتصاف عقد الثمانيات فترة الولاية الثانية 1987 – 1993 م وتفجرت الأزمات والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية حيث انخرطت بعض التنظيمات المتشددة في موجه من أعمال العنف فارضة تحديات جديدة على النظام السياسي فكان إجتيازاً صعباً للتوجه الديمقراطي مهدداً للاستقرار السياسي ومع قرب نهاية الثمانيات بدأ النظام السياسي يعبر عن أسلوبه في التعامل مع الجماعات الإسلامية حيث انتقل عن نهج التسامح إلى أسلوب المواجهة (3).

---

(1) جهاد عودة , عولمة الحركة الاسلامية الراديكالية , القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب , 2005 , ص5

(2)هشام يوسف مصطفى , إتجاهات الصحف الجزئية في مصر نحو قضايا التعليم الجامعي من الفترة 1992 – 2001 , رسالة دكتوراه , قسم أصول التربية بالعريش , جامعة قناة السويس , 2006.

(3)Carrie f wick han nobilizing islam religion aetivism and political chang in Egypt – columbia university press, new York -2002- p214

ويشير الواقع في تلك الفترة إلى ان الحرية التي اتيحت للأحزاب المعارضة كانت شكلية ومساحة حرية التعبير لصحف المعارضة كانت بالقدر الذي تسمح به القيادة السياسية حتى محاولته لمد جسر من الثقة مع القوى المعارضة لتعمل في إطار شرعي كان يحمل في طياته تناقضاً ملحوظاً مع دستور يكرس فكرة الثنائية في السلطة التنفيذية والتشريعية حيث يشترك الرئيس مع الوزارة ولكنها تتحمل المسئولية وحدها ولكن قرارات الوزارة تابعة للرئيس أما السلطة التشريعية (البرلمان) فدورها هامشي لا رقابي ولا تشريعي حيث يقوم بتمرير المشروعات دون نقاش جاد وبذلك تكون كل الخيوط في يد الرئيس حيث أن القوانين والتشريعات تكون بمبادرة من السلطة التنفيذية (وزير التعليم) والتي يوافق عليها المجلس الذي لا يوجد به تمثيل عاد للأحزاب السياسية.

المرحلة الثانية : (1991 – 2001) مرحلة الإصلاح الاقتصادي:

بدأت مصر عمليات الإصلاح الاقتصادي أي التحول إلى نظام آليات السوق وذلك بصدور القانون رقم (203) لسنة 1991 وفي هذه الفترة يلاحظ ارتباط واضح بين برنامج الإصلاح الأقتصادي أي التحول إلى نظام آليات السوق فهناك إرتباط واضح بين برنامج الإصلاح الأقتصادي وسياسة الخصخصة نتيجة العجز في ميزان المدفوعات وأزمة الديون المتراكمة واستطاعت مصر أن تجتاز الأزمة بالتخفيف من عبء الديون الخارجية وقد ادى تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينات إلى تفاقم مشكلات البطالة والأمية وإنخفاض الدعم والفساد الإداري مما أحرز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية على الفقراء والمهمشين ومحدودي الدخل والطبقة العامة وشرائح جديدة من الطبقة الوسطى وظهور ضعف الجهاز الحكومي في حل المشاكل التي تعكس الظروف المعيشية الصعبة للمواطنين الأمر الذي دفع العديد من الفئات إلى القيام بأعمال إحتجاج وإضراب للتعبير عن رفضهم لهذه السياسات ورفع المعاناه عنهم .

وربما يكون هذا ما حدث بالفعل نتيجة لمسئوليات الدولة تجاه مواطنيها في ظل ظروف إقتصادية متدهورة حيث يري البعض أن زيادة تدخل الدولة أدي إلى ما يُدعى أزمة العقلانية وهي أزمة تنشأ نتيجة الاقتراض الدائم للدولة من أجل تادية وظائفها وبالتالي تكون النتيجة عدم قدرة الدولة علي التوفيق بين المصالح المتباينة والمتضاربة لمواطنتها عندئذ تفقد

الدولة شرعيتها لأنها فشلت في مهمتها الأساسية ومن ثم مبرر وجودها موضع تساؤل لأن تنامي قوة الدولة البيروقراطية يضعف إمكانية المشاركة المثمرة في عملية إتخاذ القرار للمؤسسات الديمقراطية كالأحزاب السياسية والانتخابات ولم يعد الاسم الذي يتخذه الحزب الحاكم ذا أثر كبير فيما يحدث فعلاً[1] .

ولقد اتسم حكم مبارك بالمحافظة الشديدة وندرة التغيير بحجة توفير الاستقرار لكن الثبات والاستمرارية يدعم العلاقات الايجابية وأن مجرد وجود المؤسسات السياسية قد لا ينتج عنه بالضرورة تدعيماً للديمقراطية بل لا بدمن قدرة المؤسسات على التعبير عن أراء مصالح الفئات المختلفة بحرية وتحقيق المشاركة السياسية.

وعلى الرغم من توفر القنوات الشرعية للتعبير القوى والاتجاهات السياسية في المجتمع في الأحزاب والنقابات إلا أنها لا تجد سوى الصمت من قبل السلطة السياسية فهي تنهج إسلوباً يؤدي إلى حجب تفعيل المشاركة السياسية الفعلية فكان أشبة بمن يتقدم خطوة إلى الأمام أو خطوتين إلى الخلف مما يخلق بيئة ملائمة لزيادة العنف والأرهاب والتطرف بالإضافة إلى إستمرار العمل بقانون الطوارئ منذ عام 1981 مما يخلق مناخاً غير ملائم لتدعيم ممارسة الديمقراطية والتعددية [2].

فقد وصفت الديمقراطية في مصر أنها ديمقراطية مكتوبة غير مسموعة أو مرئية الأميون موقعهم خارج الملعب كما أنها سياسية دون أن تكون اجتماعية أي أنها قائمة على التماثل الاجتماعي كما أنها استثنائية لا مستقرة فممارسة الديمقراطية تتم في ظل قانون الطوارئ كما أنها عسكرية أكثر منها مدنية إذا يختص العسكريون بمناصب أكثر منها

(1)حسنين توفيق: العنف السياسي في مصر بين احتمالات الاستيعاب و امكانات المواجهة , في على الدين هلال , عبد المنعم سعيد (محررات) مصر وتحديات التسعينات , أعمال المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية , مركز البحوث والدراسات السياسية , كلية الأقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , القاهرة , 1991 , صـ 27

(2)احمد عبدالله ,التطور الديمقراطي في مصر وتحديات التسعينات , على الدين هلال ,عبدالمنعم سعد (محررات) أعمال المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية , مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة ,1999,ص22

مؤسسائية وآحادية وليست تعددية كما أن الديمقراطية موجهة إلى العالم الخارجي أكثر منها تعبيراً عن استجابات لرغبات الشعب[1] .

فقد انتهجت سياسة تعيين العسكريين في مناصب معينة في الدولة كالمحافظين وإقصاء الشخصيات المدنية حتى لو كانوا يتسمون بالكفاءة بل وتعيين ضباط الجيش في وظائف حيوية فعلى سبيل المثال تعيين رئيس جهاز مكافحة محو الأمية على الرغم من عدم خبرته في هذا المجال ولكن كانت السياسة المتبعة هي إحكام القبضة على كل مفاصل الدولة واجهزتها ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والمحليات ورؤساء الجامعات بتعيين شخصيات تدين بالولاء للحزب الحاكم تبحث عن مصالحها لا مصلحة الوطن.

وقد بدأت مصر في المرحلة الثانية التحول إلى نظام آليات السوق فهناك إرتباط واضح بين برنامج الإصلاح الاقتصادي وسياسة الخصخصة نتيجة العجز في ميزان المدفوعات وأزمة الديون الخارجية المتراكمة وتبني سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينات مما أدي تفاقم مشكلات البطالة والأمية وانخفاض الدعم مع الفساد الإداري مما أفرز العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية على الفقراء والمهمشين ومحدودي الدخل والطبقة العاملة وشرائح عديدة من الطبقة الوسطى وظهر ضعف الجهاز الحكومي في حل المشاكل التي تعكس الظروف المعيشية الصعبة للمواطنين الامر الذي دفع العديد من الفئات للقيام بأعمال احتجاج وإضراب للتعبير عن رفضهم لهذه السياسات ورفع المعاناة عنهم .

المرحلة الثالثة :حكم مبارك (2001 – 2011) :

بدأت هذه المرحلة بحركة الإصلاح السياسي بالإصلاح في الدستور وتعديل المادة(76) فقد طرح الحزب الوطني الديمقراطي في المؤتمر السنوي الأول من سبتمبر 2003 وثيقة

---

(1)حسنين توفيق ابراهيم , التحول الديمقراطي في المجتمع المدني في مصر خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري (1981 – 2005) القاهرة , مكتبة الشروق الدولية ,2006 ,صـ صـ 9: 20.

حقوق المواطن وهي أن المواطنة تعطي حقوقاً لكافة المصريين، ولذلك كانت هناك مجموعة من العوامل لتعديل الدستور هي[1] :

1- تنامى المطالب والضغوط بشان الإصلاح السياسي من خلال الأحزاب والقوى المعارضة وشرائح من المثقفين المصريين وبعض تنظيمات المجتمع المدني وقد تمثلت في الحركة المصرية من أجل التغيير المعروف باسم (كفاية) التي بدأ ظهورها أخر عام (2004) مطالبة بتعديل الدستور وتداول السلطة ومطالبته بإلغاء حالة الطوارئ وإجراء إصلاح دستوري حقيقي وشامل وقد نظمت جماعة الإخوان المسلمين المحظورة مظاهرات سلمية فطالبت بالإصلاح السياسي ومع الخوف من انتشار التظاهر وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بات النظام في حالة حرج .

2- تزايد الضغوط والمطالبة الخارجية الإدارة الأمريكية على النظام المصري من أجل تفعيل عملية الإصلاح السياسي والديمقراطية وخاصة بعد اعتقال رئيس حزب الغد أيمن نور وتقديمه للمحاكمة .

3- تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتدني مستوى المعيشة لقطاعات عريضة من المصريين فإن تعديل الدستور جاء محاولة الامتصاص حالة عدم الرضا الكامنة لدى قطاعات كبيرة من المصريين .

أدت القيود الدستورية المفروضة علي المؤسسة التشريعية وطبيعة النظام الانتخابي وكذا هامشية الحياة الحزبية إلي الحد من دور المؤسسة التشريعية في استيعاب القوي الاجتماعية والسياسية علي اختلافها فالدستور المصري يكرس هيمنة السلطة التنفيذية وعلي رأسها رئيس الجمهورية حيث تعطي للرئيس سلطات تنفيذية واسعة كما تمنحه سلطات واسعة في وقت الطوارئ تلك السلطات نابعة من التركيز الشديد للسلطات في يد الرئيس إضافة إلي وجود ميراث تقافي يقوم وضع الشخص الموجود علي قمة السلطة فوق المحاسبة. [2]

وتوجد سطوة كبيرة للسلطة التنفيذية علي حساب السلطة التشريعية والقضائية في جهاز الدولة وهاتان السلطتان لا غني لأي تجربة ديمقراطية عنها إلا أن السلطة التنفيذية تؤثر

---

(1)عبدالمنعم سعيد , الرجل الذي يقول (نعم) أو (لا) ,ثمن الإصلاح أهمية التفكير الجاد في مستقبل مصر , القاهرة ,الهيئة المصرية العامة للكتاب , 2006 , ص418 , 441 .

(2)نهاد أبو القمصان , حتى ..... , جريدة المصرى اليوم , ع 3234 , أبريل 2013

علي اداء هاتين السلطتين لمهامها الرقابية إذا يبلغ الأمر حد صياغة السلطة التنفيذية بتركيب البرلمان من خلال التدخل في العملية الانتخابية بحيث يبقي البرلمان أساساً بمثابة فرع تشريعي للسلطة التنفيذية ناهيك عن المستوي المتواضع لأغلب أعضائه القادرين علي تمثيل مصالحهم الخاصة أكثر من قدرتهم علي تمثيل المصالح الاجتماعية. [1]

فأولي محركات الإصلاح الدستوري هو الدستور الذي ينظم العلاقة بين اجهزة الدولة فمصر تعمل بالدستور الدائم الصادر عام 1971 والذي لم يدخل عليه أي تعديلات سوي عام 1980 وعام 2005 ومع استمرار التحولات الاقتصادية والسياسية وأصبحت هناك ازدواجية بين الدستور والواقع.

وقد جرى الاستفتاء على تعديل المادة رقم (76) في الدستور في (25 / 5/2005) والذي كان يؤمل أن يكون خطوة على طريق الديمقراطية ورغم دلالة وأهمية الخطوة فقد أعلنت أحزاب المعارضة (التجمع والوفد والحزب الناصري) مقاطعة الاستفتاء، وإذا كان في ظاهر الامر أن هذه الخطوة الجادة الحاسمة فاعله ونقلة تاريخية في التاريخ السياسي المصري على طريق الديمقراطية ففي ضوء التعددية الحزبية تصبح الفرصة سانحة أمام الأحزاب لخوض الانتخابات الرئاسية وبما فيها المعارضة وقد تحمل برنامج انتخابي قوي يستطيع المنافسة فالتعددية السياسية تؤدي إلى تداول السلطة واحترام كافة الحقوق وهي المدخل للإصلاح السياسي بما يحمله من مضامين مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية حيث لا يكاد يخلو اي خطاب سياسي من الإشارة إلى عملية الإصلاح .

وبذلك أدي غياب الاحزاب السياسية ودورها الفعال في المجتمع حيث يتم من خلالها التدريب علي مناقشات وإبداء الرأى ونقد السياسات كما انها قناة هامة لنقل الآراء بين الأفراد والدولة وسعيها لتجميع مصالح اعضائها فالانتماء للأحزاب يصنع تيارات سياسية محددة داخل المجتمع فالنظام الحزبي في مصر أصبح كرتوني ويتسم بالهشاشة وليس لها أي تأثير في الشارع المصري بل حتي لا تعرف اسمائها فهي غير موجودة في الحياة السياسية وهذا يعود إلي سياسة الدولة والتي جعلت حزب واحد مهيمن على الحياة السياسية ومؤسسات الدولة

(1) لطيفة ابراهيم خضر , الديمقراطية بين الحقيقة والوهم , القاهرة , عالم الكتب , 2006 , صـ25

وهو الحزب الوطني الحاكم الذي كانت مقراته منتشرة في كل المحافظات ومع استمراره جعلة أكثر شيوعا والأحزاب الموجودة مع تدهور أدائها فاقدة القدرة علي الجذب.

ويرجع غياب الاحزاب إلي أنها تعاني من مشكلات عديدة في مقدمتها افتقارها إلي الديمقراطية الداخلية ومحدودية تعاملها مع الجماهير نتيجة القيود المفروضة عليها التي تمنع التنافس الحر والتواجد في الشارع. فالأحزاب في الدول الديمقراطية أجهزة تقوم بالدور الرقابي وتعد عن طريق الممارسة الديمقراطية أجهزة لإرساء الرقابة الجماهيرية علي الحكومة والسياسات من خلال نوع من التنظيم يتيح لها الاتصال بصانعي السياسة العامة أما دور الاحزاب السياسية في صنع السياسات العامة في النظم السلطوية كمصر نظام غير تنافسي وغير ممثل التمثيل العادل في البرلمان فتعاني هذه النظم من أزمات المشاركة والشرعية والتكامل حتي تلعب دوراً إيجابيا في صنع القرار بل هناك فجوة بين أجهزة التخطيط ووحدات صنع وتنفيذ السياسات فهناك دور أحادي في صنع القرار.

وبذلك يتضح أنه لا ديمقراطية حقيقية ولا تطور ديمقراطي دون التخلص من تلك المعوقات الكامنة وراء ازمة الديمقراطية والتي تمثل سبباً في اختلال العلاقة بين السلطة والجماهير فاحتكار السلطة وعدم تداولها ينفي جوهر التعددية ومعناها ورغم تعدد الاحزاب إلا انه في ضعفها وهشاشتها في اداء دوؤها ووظيفتها ناهيك عن معارضة في الأساس كما تعاني ظروفاً اقتصادية معينة تفتقد معها إشباع الحاجات الأساسية مما يحول دون مشاركتها مشاركة فعلية في الحياة إما من خوف أو جهل أو لا مبالاة أو عنهم جميعاً. [1]

ونظراً لأن الاحزاب السياسية لم يكن لها تواجد قوي وممثل في البرلمان فلم تستطيع أن تلعب دوراً مؤثراً في قضايا جوهرية تمس الوطن وخاصة التعليم واشكالياتة , لكن في عام 2000 خضعت الانتخابات للإشراف القضائي والتي حصل فيها المستقلون علي 254 مقعداً ثم الحزب الوطني 171 مقعداً ثم حزب الوفد 7 مقاعد يليه حزب التجمع 6 مقاعد فالحزب الناصري 3 مقاعد واخيراً حزب الاحرار حصل على مقعد واحد وقد اتفقت رؤية احزاب المعارضة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي وقبل الجامعي على ضرورة توافر مقومات التعليم وتوفير الاستقلال التام للجامعات علمياً وإدارياً وإلغاء كافة انواع التعيين في المناصب الجامعية

(1) لطيفة إبراهيم خضر , مرجع سابق , صـ 236

المختلفة وانتخاب العمداء ورؤساء الجامعات , ووضع خطة قومية للبحث العلمي وتنظيم مراكز البحث العلمي في مصر وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وقد شاركت احزاب المعارضة في تلك الرؤي جماعة الاخوان المسلمين والتي حصد مرشحو هذا التيار في ذلك العام على 17 مقعد ويرجع ذلك إلي قوة تنظيم الجماعة وشعبيتها خاصة ين الشباب الجامعي. [1]

ولكن ظلت رؤي الاحزاب المعارضة مجرد رؤي غير مفعلة لم تسهم في تطوير العملية التعليمية وذلك لان الحزب الوطني كان مسيطراً على كل مؤسسات الدولة التشريعية بالغالبية العظمي في البرلمان والتنفيذية بالمشاركة في وضع وتنفيذ السياسة التعليمية وبناء على ذلك فإن هامش الديمقراطية الذي اتيح للأحزاب المصرية لم يسفر عن نتائج ملموسة فعلياً في الواقع السياسي والاجتماعي وذلك للتوحد بين القيادة السياسية والحزب الحاكم (الوطني).

ولكن الأحزاب الموجودة هشة التكوين والأداء وتفتقد الإمكانات والبرامج القوية الفعالة فلم تستطيع المنافسة بمرشحيها في انتخابات عام 2005الرئاسية ولم يكن غير الحزب الوطني الحاكم بقوتة وسيطرته وهيمنته على جميع مؤسسات الدولة هو القادر على الحشد بعد تعديل المادة (76) من الدستور بإجراء استفتاء وقد فاز ممثلي الحزب الحاكم في انتخابات عام 2005.

فهناك إرتباط قوي بين الإصلاح الدستوري التشريعي والمؤسسات والهياكل السياسية والحريات والإصلاح المباشر للتعليم فالنظم الديمقراطية ترتبط بوجود مؤسسات قوية في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية حتى تستطيع أن تتخذ القرارات الصائبة بدون أي قرارات سياسية فوقيه تفرض على تلك المؤسسات دون النظر لمصلحة الوطن والمواطنين فالدستور هو المنظم لأدوار تلك المؤسسات.

يعانى نظام الانتخاب من ضعف كبير يتمثل في فقدان مصداقيته في عيون الغالبية من المواطنين وقد ارتبط ذلك بوجود شك حول سلامة العملية الانتخابية ويؤكد ذلك بعض أحكام محكمة النقض الخاصة بإفساد نتائج الانتخابات في عدد كبير من الدوائر الانتخابية

(1) أحمد طه خلف الله , التحولات الديمقراطية في مصر في ضوء انتخابات مجلس الشعب 2000, القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب , صـ 37

وبالتالي تتعالي الأصوات بضرورة العودة لنظام القائمة فهي اكثر ديمقراطية من الأسلوب الفردي الذي يعتمد على سطوة المال والقبلية خاصة في جنوب مصر.

ولقد أكد البعض علي أن أهم معضلات ومعوقات القول الديمقراطي في العالم الثالث تتمثل في التخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والأمية والفقر حيث يعملان ضد النمو وانتشار الوعي وإضعاف قوة الرغبة في المشاركة والقمع السلطوي.[1]

فتأخر الإصلاح السياسي والدستوري بما فيها الديمقراطية لأنه زالت قوانين الانتخاب المعمول بها رغم انها اخذت بالتعدد إلا إنها صُممت بحيث لا تتيح لغير الحزب الحاكم الحصول على الاغلبية وكذلك احتكار السلطة من قبل حزب واحد او نخبة عسكرية وممارستهم للحرية السياسية للخلط بين الدولة ورموزها وذلك لان شخصية الحاكم تتداخل في وعي الجماهير بشخصية الدولة وبذلك يكون الولاء السياسي لصالح الحاكم الاعلي.

وهذا يتفق تماماً مع دراسة احمد عبدالله التي رات أنة في الآونة الاخيرة أتضح اللامبالاة الشعبية وضعف المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية وضيق قاعدة المجتمع المدني وخمول مؤسساته في

مواجهة سطوة اجهزة الدولة التنفيذية ومن اهم تلك الملامح.[2]

-محدودية المشاركة الجماهيرية في الحياة الحزبية.

لم يقف الأمر عند انعدام المصداقية عند الانتخابات البرلمانية والرئاسية وقلة النسبة المشاركة بالنسبة للأصوات التي لها حق الانتخاب بل أيضا انعكست على انتخابات الاتحادات الطلابية والتي كان الجهاز الأمني هو الذي يختار ويحدد المتقدمين لانتخابات الاتحاد علي مستوي جميع المحافظات مع تقنين ادوار الاتحاد في الانشطة الطلابية وخاصة السياسية حيث تعددت انتهاكات السلطة لاستقلال الجامعات واهدرت الحرية الاكاديمية من خلال نشر

(1)محمد فريد حجاب ,أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث , في كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي , تأليف على خليفة واخرون (سلسلة كتاب المستقبل العربي) (19) , بيروت ,مركز دراسات الوحدة العربية , 2000 م

(2)أحمد عبدالله "التطوير الديمقراطي في مصر" على الدين هلال وعبد المنعم سعيد " المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية بعنوان مصر وتحديات التسعينات , مركز الدراسات والبحوث السياسية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , 1999 , ص 16

وترويج الرؤية الأحادية ذات الصلة بالخط الرسمي للدولة وتقوم باضطهاد ما عداها من رؤي واتجاهات ومن هنا كان الخطر علي ممارسة العمل السياسي في الجامعات من خلال الندوات والمؤتمرات والمظاهرات ومجلات الحائط , فلم تكن الجامعات كما كانت من قبل في اوائل العشرين رمزاً من رموز الحوار الوطني.

فقد كان لظهور حركة كفاية أثراً كبيراً في الحياة السياسية فقد استمر الاحتقان السياسي ولا حيلة للنظام القائم في حل فقد عُزل رئيس النظام في شرم الشيخ وقد استخدم لغة القهر مع وضع عائلي احتكاري وتزوير قبيح للانتخابات وخُرب الاقتصاد وأصبح اقتصاد هش ومصادرة ريعيه وأقرب إلى التسول بدعاوي الاستثمار فقد فقد الاقتصاد طابعة الإنتاجي وجرى تجريف البلد من زراعة وصناعة وزادت أرصدة البطالة والفقر وظهرت طبقة مليارات في صورة غنى فاحش[1] .

فقد ألغى الرئيس مبارك كل شي في هذا الوطن وحوله بنظامه وجهاز أمن الدولة إلى مسوخ وأشباح فالبرلمان مزور وسيد قراره والأحزاب تحولت إلى دار المسنين فهذه الأحزاب جاءت بموافقة امن الدولة ومصنعة على يديها النقابات مفروض عليها الحراسة ومصر كلها بالتعيين فقد ألغى الرئيس الانتخابات حتى عمداء ورؤساء الجامعات وعمد القرى أما الصحف الحكومية فهي بوق لنفاق الحاكم وبذلك ظل النظام السياسي وإدارته الحكومية على درجة من الفساد ضد إرادة الناس واستخفافا بمطالب الرآي العام وبات الحكم الفردي الاستبدادي سمة وطن من الرئيس الحاكم إلى أحزاب المحكومة إلى إدارته الحكومية وجامعاته وكلياته ومؤسساته[2] .

أدت كل هذه الاوضاع المتردية إلي الثورة الشبابية 25 يناير وأبرزها انتشار الفساد الكبير في المجتمع والذي أدي إلي استئثار القلة بأغلب ثمار التنمية نتيجة تواطؤ الدولة مع حلفائها من رجال الاعمال وظهور استقطاب طبقي حاد بين من يملكون كل شيء ومن لا يملكون أي شيء وبين هؤلاء ضاعت الطبقي الوسطي في خضم تدني الأجور والتضخم وبروز

(1)عبدالحليم قنديل ,كارت أحمر للرئيس ,القاهرة ,دار الثقافة الجديدة , ط 1 , 2009 ,ص 162 – 163

(2)الحسيني الحسيني معدي ,ثورة 25 يناير إنتفاضة شعب وسقوط الفرعون ,القاهرة دار الخلود للنشر , 2011.

نمط عمراني جديد قسم المجتمع إلي منتجعات تسكنها القلة المترفة وعشوائيات يعيش فيها ملايين المصريين الذين سحقهم الفقر والحرمان.

السياسة التعليمية السائدة في تلك المرحلة وعلاقتها بالنظام السياسي:

باستقراء السياسة التعليمية يتضح ان تلك السياسة تختلف من وقت لأخر تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات التي تطرأ على فلسفة المجتمع ومبادئه في ظل توجهاته السياسية الجديدة. ففي بداية الثمانينات حدث تغير في التوجه الرسمي للقيادة السياسية تخالف ما كان سائداً قبل السبعينات وأن ذلك التغيير استوجب تغييراً في التشريعات التعليمية لكي تتلاءم مع التغير في توجهات السياسة وأن القائمين على النظام التعليمي استجابوا لذلك عن طريق سن مجموعة من القوانين والقرارات التي تتلاءم ومتطلبات تلك التغيرات.

فلم تتوفر سياسة تعليمية واضحة لإصلاح التعليم خلال فترة السبعينات لغياب النظرة إلى التعليم بشكل شامل فقد كان التخطيط للتعليم وتطويره وإصلاحه يتم بطريقة جزئية لا تتم من خلالها النظرة إلى التعليم ككل متكامل كما لم تأخذ البحوث والدراسات التربوية وضعها المفروض في تقديم المشورة العلمية نظراً لحداثة إنشاء المركز القومي للبحوث التربوية عام 1972 وعدم فاعليته في هذه الفترة [1].

وعندما بدأ تفعيل دور المراكز البحثية وبمشاركة عدد كبير من أساتذة الكليات التربوية والجامعات وخبراء التعليم ورجال الفكر في عمليات إصلاح التعليم نجد غياب التفعيل للمؤسسات والقنوات التربوية في صناعة السياسة التعليمية والتي أصبحت ترتبط برؤية الوزير وقرراتة الشخصية والتي لا تتطابق بالضرورة مع سياسة المؤسسة التعليمية وها هو المجلس القومي للتعليم والتكنولوجيا والذي أنشى بموجب القرار الجمهوري رقم 828 لسنة 1974 والذي يقوم بإجراء دراسات في شئون التعليم العام والجامعي والأزهري وترفع تقاريره مباشرة إلى رئيس الجمهورية وبما يتمتع به من ميزة عدم الارتباط بوزارة بعينها ولا بشخص مسئول يمكن ان يضمن الاستمرارية المنشودة لكن ثغرة قاتلة تذهب أدراج الرياح ألا وهي افتقار ما يصل

---

(1)حسين بشير محمود , دور كليات التربية في إصلاح التعليم (الواقع – التحديات – الطموح) مؤتمر دور الكليات التربية في إصلاح التعليم كلية التربية دمياط , جامعة المنصورة, بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية ,بالقاهرة 12 – 13 نوفمبر 2005

إلية المجلس من أراء و أفكار لسلطة الإلزام فهو مجلس استشاري يفكر ويرى ولا يأمر ولا يلزم[1] .

وبالإضافة إلى ما سبق ظهور الأزمة الاقتصادية مع بداية الثمانينات التي كان لها انعكاساتها المختلفة على التعليم وسياساته واتجاهاته وذلك لدرجة ارتباط عملية صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار وتنفيذه بالمشكلات الاقتصادية.

فقد نتج عن الأزمة الاقتصادية مديونية خارجية وتضخم داخلي وبطالة فالآزمة الاقتصادية انعكست سلبياً على التعليم وتمثلت في تدهور الأبنية المدرسية وتعدد الفترات وارتفاع كثافة الفصول وانخفاض القيمة المخصصة للتعليم كما تم التوسع في فرض الرسوم المدرسية دون استثناء هذا بالإضافة إلى ما أحرزته مشكلة البطالة ومن الاهتمام بالتعليم الفني والحد من التعليم الأكاديمي[2].

ولم يقف الأمر عند ذلك بل بدأت مصر في الاتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وانتهجت سياسات استهدفت ربط التعليم بعجلة الاقتصاد الحر ربطاً محكماً وقد بدأت الدولة في إعادة تأسيس النظام التعليمي بحيث يعكس السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي نشأت مع ازدهار الفكر الليبرالي الجديد في الاقتصاد المصري مما أدى إلى تحويل جانب من التكاليف التعليمية إلى الطلاب وأسرهم وتبني سياسات ترمي إلى نمو التعليم الخاص (مدارس لغات أجنبية) مدارس لغات استثمارية وشهادات دولية ومدارس خاصة تعاونية تجريبية ,وقد شجعت الحكومة التعليم الخاص بصورة غير مسبوقة في تاريخ التعليم المصري مع ارتباط هذا النوع من التعليم بالفئات الاجتماعية الميسورة [3] .

فلقد انعكست سياسة التحرر الاقتصادي على السياسة التعليمية في توجهاتها إلى خصخصة التعليم فقد زحف المال الخاص وشركات توظيف الأموال تدريجياً إلى قطاع التعليم تحت شعار مساعدة الدولة في توفير الخدمات التعليمية وتلك هي صيحات الرأسمالية المهيمنة

---

(1)سعيد إسماعيل على , تأملات في سياسة التعليم في مصر , دراسات تربوية ,المجلد السابع , الجزء السادس والاربعون , عالم الكتب ,القاهرة , 1996 ,ص46

(2) سعيد اسماعيل علي ,هموم التعليم المصري ,القاهرة ,عالم الكتب , 1981 ,ص18

(3)كمال نجيب , حق المواطن المصري في التعليم في عصر اللبرالية الجديدة ,القاهرة , المركز القومي للبحوث التربوية بالتعاون مع مكتب اليونسكو الاقليمي بالقاهرة ,2008.

على النشاط الاقتصادي والخدمي والتي لا تريد أن تستثني نظام التعليم في ثرواتها لأن التعليم ليس سلعة للاتجار[1] .

ويعني ذلك إنه خفض الدعم المتضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي كان له تأثيره السلبي على القطاع الخدمي ومنه التعليم فقد انسحبت الدولة من ممارسة مسئولياتها في تمويل التعليم والاقتصار على نوع متواضع من الخدمات التعليمية الأساسية والضرورية فقد رأي بعض المستثمرين أن يمكن للقطاع الخاص الوقوف بجوار القطاع العام للتخفيف من العبء المالي عن كاهل ميزانية الدولة بخصصة التعليم والذي كان تابع من توابع خصخصة الاقتصاد في ضوء التوجه الرأسمالي الاقتصادي.

ومما لا شك فيه إنه قد مهد الانفتاح في عقد السبعينات والثمانينات إلي ما يجري من تحولات منذ التسعينات وكان من اوائل تحدياتها مواجهة النظام العالمي الجديد , ضغوطه وما تبعه من ضرورات لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي وخصخصة القطاع العام وإطلاق آليات السوق والاندماج في هياكل الاقتصاد العالمي فضلاً عن تقليص كتير من مسئوليات الدولة في القيام بمشروعات انتاجية أو خدمية وفي هذا السياق نادي الاستثمار الخاص بشرائحه الرأسمالية والتجارية والصناعية إلي ضرورة العمل علي إعداد قوة عمل من الصفوة وبمواصفات علمية ومهاره عالية تمكنه من المنافسة في تدافعات السوق الطليقة وبذلك برزت الدعوة إلي مشاركة رجال الأعمال في قضايا التعليم وتمويله تحملاً لبعض مسئولياتهم الاجتماعية

فقد تقدم القطاع الخاص بالاستثمار في مجال التعليم بالخدمات التعليمية المتميزة للفئات القادرة مالياً على نطاق واسع وترتب من وراء هذه السياسة دخول رجال أعمال مستثمرين لا علاقة لهم بالعملية التعليمية سوى تحقيق الكسب والربح فقد زادة نسبة الاستثمار في التعليم قبل الجامعي من 8,2 % عام 90 / 1991 إلى 11 % في العام التالي[2] .

وقد زحفت الخصخصة للتعليم العالي فقد انتشرت الجامعات الخاصة في الدول الرأسمالية التي تاخذ بنظام الاقتصاد الحر منها تحديات تواجه التعليم العالي في مصر لتطبيق

---

(1)محمد سيف الدين فهمي , تاملات في سياسة التعليم في مصر , مجلة الدراسات التربوية ,المجلد الثامن , الجزء 47 , 1992 ,ص22 .

(2)كمال نجيب , التعليم ,والنظام العالمي الجديد ,مجال التربية المعاصرة , العدد 28 ,1993 ,ص 28

سياسة الإصلاح الاقتصادي وهي خفض العجز في الميزانية، حيث يقوم القطاع الرأسمالي الخاص بتمويل وإدارة مؤسسات التعليم العالي مستثمرا رأس ماله الخاص في مثل هذه المشاريع التعليمية مستهدفاً تحقيق ربح وعائد مالي من خلال تقديم نوعية تعليمية مطلوبة وإجراء بحوث تتطلبها المؤسسات الإنتاجية والاجتماعية المختلفة وذلك وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة التي تضعها الحكومات المشجعة لبعض أنماط الخصخصة التي تتلائم مع ثقافاتها[1] .

وقد كانت البداية بصدور قانون رقم 101 لسنة 1992 لإنشاء جامعة السادس من أكتوبر وجامعة المستقبل وقد تم فتح الباب للاستثمار الأجنبي في مجال التعليم لتظهر على مر السنوات الماضية الجامعة الألمانية والكندية والفرنسية والبريطانية وكذلك الاستثمار المصري الذي يمنح ميزات عديدة مثل الإعفاء من سداد الضرائب وقد كانت النقطة الأساسية والجوهرية لخصخصة التعليم الجامعي قد أثر على الربط بين التعليم وسوق العمل بظهور تخصصات جديدة تناسب التطور التكنولوجي فقد تغيرت خريطة التعليم مع الإصلاح الاقتصادي لتناسب الشريحة الاجتماعية الجديدة .

وبذلك يصعب القول أن تكافؤ الفرص التعليمية أحد مقومات ديمقراطية التعليم لم تُمس فقد تعددت القوانين والسياسات التعليمية وتلاحقت وهي تجنح إلى تقليص المجانية وتقنين تكافؤ الفرص التعليمية فما أفرزه الانفتاح على التعليم وامتدت الفترة بما فيها من تغيرات إلى التسعينات حيث أطلق العنان لحرية رأس المال الخاص وتخلت الدولة عن كثير من مسئولياتها فإنعكس على التعليم الخاص بجميع مراحله وفتح الباب على مصراعيه أمام إنتشار هذا التعليم الذي اتسق مع توجهات الرأسمالية الجديدة وما نشاهد من مدارس وجامعات خاصة ادي إلى تقويض مبدأ هام من مقومات ديمقراطية التعليم، فقد أنتهي زمن تمصير التعليم واشتراكيته وتأكيد هويته القومية وأصبح دليل المجتمع الرسمي بقول مجانية وحركة التعليم تسير في اتجاه الخصخصة[2] .

فالنظام السياسي في تلك الفترة كان يشجع الخصخصة والقطاع الرأسمالي الخاص فالسياسة الاقتصادية انعكست علي السياسة التعليمية في توجهاتها نحو خصخصة التعليم حيث زحف امال الخاص وشركات توظيف الاموال تدريجياً إلي قطاع التعليم وعلي انواع معينه

---

(1)جابر محمود طلبة , التعليم في مصر وإنشاء الجامعات الخاصة (بحث مقدم للمؤتمر الثانوي التاسع للتعليم العالي بين الجهود الحكومية والأهلية) من 22 – 23 ديسمبر , كلية التربية , جامعة المنصورة , الجزء الثاني , 1992.

(2) سعيد إسماعيل على ,تجديد العقل التربوي , القاهرة , عالم الكتب , 2005 , ص316

من هذا القطاع نقل فيها تكلفة التعليم ويزداد فيها عائد الربح تحت شعار مساعدة الدولة في توفير الخدمات التعليمية وتلك هي صيحات الرأسمالية التجارية المهيمنة على النشاط الاقتصادي والخدمي وبذلك تكون الدولة قد انتصرت على نوع رخيص متواضع من الخدمات التعليمية الاساسية والضرورية وسمح للقضاء الخاص بتقديم الخدمات للفئات القادرة مالياً على نظام واسع وترتب على الخصخصة أن دخل المجال رجال اعمال مستثمرين لا علاقة لهم بالعملية التعليمية سوي تحقيق المكسب والربح.

المنظمات الدولية ودورها في صنع السياسة التعليمية :

بدء العالم العربي يدرك تيارات العولمة ومتغيراتها السياسية والاقتصادية وكان من أبرز الأثار والضغوط على الدول النامية تجده في هيمنة القطب الواحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية حيث تخضع دول العالم العربي للنظام العولمي وتجاهه الصندوق الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومن ثم فقد أصرت هذه الدول على إحداث تكيف في هياكل وسياسات مؤسساتها الإنتاجية والحزبية نحو الخصخصة وحرية التجارة وتقلص سياسة الدولة ومسئوليتها وبفتح الأبواب للقطاع الخاص الوطني والأجنبي على انه أكثر كفاءة.

فقد لعبت منظمه مثل هيئة الامم المتحدة ومنظمه التعاون الاقتصادي والتنمية (O E C D) والبنك الدولي ومنظمة اليونسكو واليونيسيف وتتبنى الدول المختلفة السياسات التي تتفق مع اتجاهات المنظمات الدولية وتعطي مؤشراً لتأثير هذه المنظمات والدور الذي تقوم به في مجال صنع السياسات التعليمية في دول العالم ومن ثم تتبنى التوصيات الدولية للتعليم وخير مثال على ذلك أن البنك الدولي اكبر هيئة لإقراض الدول في ميزانية التعليم ولدية سياسة للصرف والاستثمار في هذا الميدان فتبنى سياسة الإقراض على البحوث التربوية جعلت من البنك وسيطاً بين الباحثين وصناع السياسة والدول النامية الامر الذي أدى إلى توجيه إنتقادات إلى البنك لإعتبارات سياسية بسبب تقديم القروض وتخصيصها لمشروعات قد تكون مفروضة على الدول المقترضة إلى جانب مدة القرض وسعر الفائدة وتوزيع القروض[1] .

فالأخذ بمبادئ الخصخصة للتعليم واللامركزية والمشاركة المجتمعية نشأت في أحضان المشروع الليبرالي الجديد الذي يطرحه البنك الدولي في إطار برنامج التكيف الهيكلي للتعليم المصري وهذه المرحلة التي يقود فيها البنك الدولي عمليات رسم السياسات التعليمية وقد

---

(1) سيف الإسلام علي مطر , ربط البحث التربوي بصنع السياسة التعليمية , (دراسة تحليلية للادوار والممارسات) , مجلة دراسات تربوية ,29 , 1989 , ص 27

استمرت خطة التوسع في استثمار القطاع الخاص في مجال التعليم باسم اللامركزية والمشاركة المجتمعية.

واستمرت تلك المصطلحات وترددت في خطاب وزارة التربية والتعليم منذ عام 1998 وهي خصخصة التعليم واللامركزية فقد قامت الوزارة بعقد لقاءات وورش عمل بمشاركة خبراء مصريين وعالميين من البنك الدولي لمناقشة سبل تطوير التعليم والاستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا المجال وتشير الوثائق الرسمية إلى ان البنك الدولي بدأ منذ عدة سنوات في التخطيط لإستراتيجية شاملة لإصلاح التعليم في مصر على كافة المستويات من التعليم الابتدائي إلى المستوى الجامعي وتشمل هذه العملية برنامجاً لتحسين مستوى التعليم الأساسي يمولة الاتحاد الأوربي والبنك الدولي باعتماد مالي قيمته 200 مليون دولار وتحسين التعليم الثانوي باعتماد قدرة 55 مليون دولار وامتدت إلى التعليم الجامعي باعتماد قيمته 50 مليون دولار وبعد طرح البنك الدولي ظهر على مستوى الخطاب السياسي الرسمي حيث أصدر الحزب الوطني ثلاثة وثائق وورقة سياسات الحزب الوطني في التعليم في سبتمبر 2002 ومصفوفة السياسات التعليمية للحزب الوطني عام 2003 وأشار إلى ضرورة تحقيق اللامركزية وتفعيل المشاركة المجتمعية[1] .

وقد حاولت الدولة الاستفادة من المعونات الخارجية لصالح المؤسسات التعليمية وتمثل ذلك في صورة مادية كإقامة المدارس ومدها بالتجهيزات والمعامل والوسائل التعليمية أو في صورة معنوية كإعطاء منح دراسية لبعض الطلاب وتدريب بعض الطلاب والمعلمين ودعوة بعض المسئولين للقيام بزيارات مختلفة لتلك الدول[2].

بل تمثلت تلك المعونات في قيام بعض المؤسسات الرأسمالية بدراسة أوضاع السياسات التعليمية المصرية القائمة ووضع سياسات بديلة لها قد لا تتفق مع واقع المجتمع المصري الذي تبناه دستور 1971 والذي يحكم أي سياسة تربوية في مصر وقد احتلت أمريكا موقعاً متميزا في التعاون الأجنبي مع مصر بصفة عامة وفي مجال التعليم وتمويلة بصفة

(1) كمال نجيب , حق المواطن المصري في التعليم في عصر اللبرالية الجديدة , مرجع سابق ص 49 – 50

(2)المركز القومي للبحوث التربوية , تطور التربية والتعليم في ج.م.ع خلال الفترة من 1981 – 1984 القاهرة , 1984 ص242

خاصة حيث وقع الجانبان إتفاقاً لدعم عملية إصلاح التعليم في مصر يعرف باتفاق مشروع التعليم الأساسي بين مصر وأمريكا [1] .

ويشير الواقع إلى أن تلك المعونات يكون وراءها أسباب وأغراض تسعى لتحقيقها الدول المانحة وليس الهدف النهوض بالتعليم ومعالجة نواحي القصور به وإلا كانت قدمت المساعدات المالية ولم تحدد أوجه الانفاق والبرامج وسياسات تعليمية قد لا تتفق مع طبيعة المجتمع المصري ويكون في النهاية مصيرها الفشل حيث لا تتوافر التربة الصالحة لنجاح تلك السياسات التي تحتاج حالة من الاستعداد قبل تنفيذها وان تكون اكثر ملائمة لبيئة التعليم المصري.

وقد تغيرت المعونة الأمريكية الموجهة لقطاع التعليم تغيراً كبيراً في سنوات محورية حيث استمر متوسط نصيب قطاع التعليم من المعونة لا يزيد عن 9 % حتى عام 2000 وقد شهد تغيراً محورياً حيث وصل بعدها نصيب التعليم إلى ما يقرب من ثلث المعونة الأمريكية في بعض السنوات مما يضع بعض علامات الاستفهام أمام الزيادة المفاجئة في معونة التعليم بمقارنة نصيب قطاع التعليم من إجمالي المعونة والاستثمارات الحكومية فهناك دوافع وراء هذه الزيادة الهائلة الموجهة لقطاع التعليم خلال الفترة الأخيرة خاصة التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر فالدافع الحقيقي يتلخص فيما قاله Kunder حالة شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي عن إستراتيجية المعونة الأمريكية (مكافحة الإرهاب بالتعليم) Combating terrorism through Education حيث قال نحن نقدر أهمية التعليم كنواه لتحقيق السلام والتقدم وأشار إلى أن برنامج المعونة الأمريكية الحديث تم وضعه بالاتساق مع توصية تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر والتي نصت على أن الولايات المتحدة يجب أن تصل إلى فئة الشباب وتقدم لهم المعرفة والآمل وما نصت عليه الإستراتيجية القومية لمواجهة الإرهاب من برامج التعليم لتخفف من وطآه الظروف التي تدعم النشاط الإرهابي[2].

(1)أحمد اسماعيل صبحي , المعونة الأمريكية للتعليم في مصر , سلسلة قضايا تربوية , القاهرة , عالم الكتب , 1992 , ص129

(2)سارة محمد الدمرداش السيد , أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر في الفترة من 1990 – 2005 , رسالة ماجستير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , 2010 .

ويشير الواقع إلي أن المعونة الأمريكية لم تكن هناك توافق بينها وبين الاحتياجات المصرية تحكمها عدة اعتبارات كان تحسين التنمية البشرية في أخرها ونصيب القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة بنسبة متدنية وإنها بالدرجة الأولي توجه نحو برامج التدريب والإرشاد والتوعية العامة ودعم المؤسسات المدنية والقطاع الخاص أما المساهمات العينية في بناء وتطوير البني التحتية من مدارس ومستشفيات فيعد ضئيلاً مقارنة بما يتم توجيه للبرامج الإرشادية والإعلامية وقد كان النظام السياسي في ذلك الحين يقبل المعونة المشروطة في توجهاتها دون اعتراض أو اهتمام بان توجه لقطاع التعليم وتحسين مدخلاته لأنه في الغالب توجه تلك المعونة لخدمة أغراض خاصة بها.

نقابة المعلمين ودورها تجاه السياسة التعليمة في مصر :

إن الأوضاع السياسية في فترة حكم مبارك لم تسمح لنقابة المعلمين أن تقوم بالدور المنوط لها به في المشاركة في رسم السياسة التعليمية في مصر كحالها في كل دول العالم وذلك لعدم توفر الحرية والديمقراطية بل كانت السلطة التشريعية تعبر عن تلك المصالح ولم يكن للنقابة رأي أو توجه تجاه أي قرارات خاصة بسياسة التعليم إنما كانت مواليه للقيادة السياسية المعبرة عن الحزب الحاكم وتقف من وراءها في جميع الانتخابات بل إن نقيب المعلمين في جميع المحافظات كان من أعضاء الحزب الحاكم وبذلك فهي لسان حال الحزب وليس المعلمين.

لقد ركزت النقابة في تحقيق أهدافها على حل المشاكل المتعلقة بالإعانة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم قد أتت في النهاية القضايا المرتبطة بالسياسة التعليمية التي استحوذت على اهتمام محدود سواء داخل النقابة أو داخل البرلمان خلال جلسات الاستماع على وجه الخصوص علماً بأن أهداف النقابة هي العمل عى رفع مستوى المهنة التعليمية والإسهام في تطوير التعليم ونظمه ومناهجة ونشر الثقافة والتعليم والمعاونة في خطط التنمية والمشروعات التربوية والتعليمية بالإضافة إلى تحقيق مطالب وخدمات فئوية لأعضائها[1].

وبذلك اعتمدت نقابة المعلمين على عدد من الآليات للتعبير عن مصالحها ومحاولة الضغط من أجلها ومن أهمها مساندة القيادة السياسية وعلاقة النقيب بالوزارة والاتصالات

---

(1)مراد صالح مراد زيدان , دور جماعات الضغط في توجيه السياسة لتعليم في ضوء بعض المداخل المعاصرة المرتبطة ببناء القوة ,مجلة كلية التربية , جامعة المنصورة العدد 42 , يناير 2000

الشخصية والرسمية مع المسئولين داخل السلطة التنفيذية وكذلك كتابة التقارير والمذكرات في البرلمان وتنظيم جلسات الاستماع داخله.

وعلى النقيض تماماً تلعب نقابة المعلمين دوراً هاماً كأقوى منظمات عمل في السياسة التعليمية وذلك بدورها في الدفاع عن حقوق المعلمين وتوظيفهم وتقديم برامج التنمية المهنية المختلفة لهم كما أن لها سلطة وقوة سياسية وقد أصبحت قضية اشتراك اتحادات ونقابات المعلمين في صنع السياسات التعليمية على درجة كبيرة من الجدال في الثمانينات والتسعينات ولكن يتوقف الدور الذي تلعبه النقابات على مدى توافر مساحة الحرية والديمقراطية ومدى قوة النقابة في الدفاع من مصالح أفرادها [1].

فمن الأطراف الفاعلة في عملية صنع القرار داخل منظومة التعليم هي نقابة المعلمين ولكن فاعلية أي نقابة في تحقيق أهدافها هي المساهمة في تخطيط التعليم وتطوير نظمه ومناهجه وأن يكون لها دور ما لمشاركة في صنع السياسة التعليمية كما أشارت اللائحة التنفيذية الصادرة عام 1999 إنها تختص ببحث سياسات التعليم ومشكلاته واقتراح الحلول ورغم ذلك لم تلعب أي دور في عهد مبارك وما قبلة وقد تأثرت بالدكتاتورية والنظم الشمولية وأنحصر النشاط فيما تقدمه لأعضائها من خدمات حيث تتوقف فاعلية دورها علي طبيعة العلاقة بالسلطة السياسية والتي تحد من دورها أو قدرتها على التأثير في عملية صنع السياسة عدم تجانس العضوية ونظام الانتخاب والارتباط الوثيق بالسلطة السياسية.

ثورة 25 يناير لسنة 2011 :

لقد كانت مصر في السنوات الأخيرة في حالة من الغليان من تردى الأوضاع على كل المستويات السياسية والاقتصادية فالإصلاح الاقتصادي أدى إلى استقالة الدولة من دورها الإنتاجي وتفريغ القطاع العام عن طريق الخصخصة وجذب الاستثمارات الخارجية والداخلية مما أدى إلى تفاقم البطالة والفقر مع تجريف الحياة السياسية بانفراد الحزب الوطني وهيمنته علي كل مفاصل ومؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية وانتشر الفساد في جميع أجهزة الدولة خاصة تزاوج السلطة والمال مع موت الحياة الحزبية في مصر مما ضيق دائرة المشاركة

(1)troy leo :the impact of the teacher,s unions on education policy and out comes un : cizek Gregory H : Hand book educa lonal policy us , Academic press . 1999 . p351

السياسية مع تناقل فكرة التوريث للحكم ووجود العصا الأمنية التي تحمي النظام الحاكم وترسخ لاستمراره ما وُلد حالة من السخط الاجتماعي والتمرد على سطح البركة الراكد ظهر في شكل حركات سياسية وتدافعات دفقت الغضب في صورة مظاهرات واعتصامات والوقفات الاحتجاجية وكل ذلك كان الشرارة التي أدت إلى إختمار الثورة الشبابية 25 يناير .

- الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة 25 يناير[1] :

1- الاعتراض على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد من تعددية سياسية قصيرة وتهميش الأحزاب السياسية المعارضة وهيمنة مطلقة وغير مبررة للحزب الوطني مع وضع العوائق الجديدة أمام المشاركة السياسية ومنع الشباب في المؤسسات التعليمية المدارس والجامعات من العمل بالسياسية.

2- التعديلات الدستورية التي أجراها الرئيس مبارك عام 2005 لن تؤتي ثمارها الحقيقية إلا إذا صيغت منظومة كاملة من التعديلات السياسية والدستورية ومنها إلغاء العمل بقانوني الطوارئ وكل القوانين الاستثنائية وإعمال مبدأ سيادة القانون.

3- لم يتم إعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية ورفع القيود امام الأحزاب حتى تنجح فكرة تعدد المرشحين لرئاسة الجمهورية فكيف ينجح في حياة سياسية وحزبية ناقصة لم تسمح بظهور شخصيات سياسية .

4- عدم احترام أحكام القضاء فيما يتعلق ببطلان الانتخابات في بعض الدوائر لمجلس الشعب والشورى حتى توأدي ذلك لإلغاء الانتخابات .

5- جمود المشاركة السياسية والإنفراد بالقرار السياسي بواسطة الحزب الحاكم وتزاوج الثروة مع السلطة حيث أصبح رجال الأعمال من خلال عملية فساد واسعة ومنظمة هم المهتمون باتخاذ القرارات التنموية الكبرى.

6- القضاء على النظام السلطوي السياسي بالهيمنة على الحياة السياسية من خلال حزب واحد وليس لصالح الشعب ولكن لصالح كل من أصحاب النفوذ السياسي كما أن عملية صنع القرار تتسم بالعشوائية التي أهدرت المال العام.

---

(1)السيد ياسين , ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة , القاهرة , الدار المصرية اللبنانية , 2011 , ص 135

7- قضية التوريث التي تكاثرت حولها الأسئلة بداية من السلطان قابوس مروراً بمعمر القذافي الذي لاحظ ظهور الابن على الساحة السياسية وكان رد الرئيس السابق بأن تجربة بشار الأسد غير قابلة للتكرار وكذلك الرئيس الفرنسي جال شيراك والذي أجابه بأنها إشاعات لبعض الصحفيين إلى ان رد على جورج بوش الابن بقوله (ألم يكن والدك رئيساً ورد عليه بوش إن ذلك بالانتخاب كما أن هناك فاصلاً مدته ثماني سنوات [1] .

8-قيام الحركات السياسية المناهضة للتمديد والتوريث ومنها حركة كفاية 2004 والحركة المصرية من أجل التغيير ثم جماعة 9 مارس لاستقلال الجامعات في أواخر 2003 وأواخر سبتمبر 2005 ظهرت دعوة إنشاء (الجبهة الوطنية من أجل التغيير) ضمت كفاية وحزب الوفد والتجمع والناصر والإخوان ثم انفرط عقد الجبهة وظهرت روحاً جديدة في المدن المصرية الهامة بتحركات القضاة واساتذة الجامعات والطلاب وقطاعات المهنيين (صحفيون من أجل التغيير – محامون من أجل التغيير – أطباء من اجل التغير[2].

الثورة المعلوماتية وثورة 25 يناير:

إذا كانت أولى الثورات في العالم الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر التي أدت إلى أنشاء المصانع ثم الثورة الثانية التكنولوجية والثالثة ثورة الاتصالات التي غزت المجتمع العربي التقليدي الجامد الذي يسيطر على معظم أقطاره النظم السلطوية والتي كانت (المدونات) و(الفيس بوك) من الوسائل المستحدثة للاتصال الإنساني من خلال شبكة الانترنت وهما الاداة الرئيسية لإشعال الثورة التونسية ثم الثورة المصرية في 25 يناير 2011، واتضح دور الثورة المعلوماتية من خلال الآتي [3] :

***قيام الثورة من الفضاء المعلوماتي بدون أي مقدمات حيث أنها ثورة بلا قيادة وبلا برنامج محدد .**

---

(1)محمد حسنين هيكل ,مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان , القاهرة , دار الشروق , 2011 , صـ31

(2)عبدالحليم قنديل , الأيام الاخير ,القاهرة , دار الثقافة الحديثة , 2008 , صـ92 .

(3)السيد يس , ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة , مرجع سابق , ص90

*انصراف الشباب من الاهتمام بالسياسة لأن الأحزاب السياسية القائمة بضعفها وجمود برامجها وشيخوخة قياداتها لم تكن جاذبة لهم فتحولوا من الدائرة الخانقة للمجتمع الواقعي إلى الفضاء الرحب المعلوماتي.

*مارس الشباب في مدوناتهم وعلى الفيس بوك والتوتير أقصى درجة من درجات حرية التعبير ووجهوا أقصى الانتقادات للنظام السياسي الراهن .

*كان أخطر المدونات السياسية الزاخرة بالنقد للنظام السلطوي وثم التخطيط لثورة 25 يناير على شبكة الفيس بوك بين شباب ناهض لا يعرفون بعضهم البعض ولكنهم اجمعوا على معارضة النظام السياسي فهم يعرفون فنون الإبحار في شبكة النت ومتابعين للموجه الثالثة الديمقراطية وسقوط الشمولية .

* نجح هؤلاء الشباب في إسقاط واحد من أكثر أنظمة الحكم قوة في المنطقة فلقد فعل المستحيل دون أن يستخدم اخطر الأسلحة فهو سلاح أقوى بقدرته على اتخذا الهمم وتجميع الناس على قلب واحد فلم تعرف مصر منذ انتفاضة 18 – 19 يناير 1977 تظاهرات واسعة للاحتجاجات على سياسة داخلية إلا في 25 يناير لسنة 2011 .

*دحض الاعتقاد السائد أن الإخوان المسلمون وحدهم يستطيعون التظاهر وأن أي حركة شعبية لا يمكن أن تكون إلا من صنعهم ولكن شباب 25 يناير كذب كذلك مقولة ان الأجيال الجديدة تفتقد الانتماء والوعي السياسي[1] .

وبذلك يتضح أن قيام ثورة 25 يناير كانت بعد دعوات طيلة سنوات طويلة لتطبيق قواعد الحكم الرشيد باعتباره إن هذا النمط هو الذي يحقق المثال الديمقراطي حيث تقوم السياسة في أي مجتمع ديمقراطي على أساس التعددية الفكرية والحزبية في سياسة تسمح بتداول السلطة بعد انتخابات رئاسية شفافة لا تشوبها التزوير وخاصة تزييف إرادة الجماهير وذلك يستوجب التعديلات الدستورية لتوسيع إطار المشاركة السياسية وضمان نزاهة الانتخابات حيث تتضح السيادة للقانون بيل المبادئ التي يقوم عليها فذلك يمثل خدمة لبنية النظام السلطوي الذى يقوم على القهر السياسي للجماهير والذي يرتدى أردية الديمقراطية بلجوءه الي الاستفتاءات والانتخابات المزورة هروباً من تداول السلطة كل ذلك يؤدى الي

(1)السيد عبدالفتاح, ثورة التحرير , (أسرار وخبايا ثورة الشباب 25 يناير يوم لن تنساه مصر) القاهرة , دار الحياة ,2011 , ص45

السيطرة على عملية صنع القرار العشوائي وقد نجح شباب الثورة في إسقاط النظام والإطاحة بمقولة أن الإخوان المسلمين هم القادرون على الحشد والتظاهر فالأجيال الجديدة لديها من الثقافة والوعي السياسي الذي أختمر وظهر مع الثورة .

السياسة التعليمية وثورة 25 يناير :

لم يمضى على قيام الثورة غير عامين تبوآ فيه الإخوان باعتلاء الرئيس مرسي سدرة الحكم بالانتخاب ظهرت تغيرات ملحوظة في العملية التعليمية وهي :

***عودة الثانوية العامة إلى عام واحد وقد اتخذ هذا القرار في مجلس الشعب في 2012 قبل صدور الحكم ببطلانه.**

***عودة نظام الانتخاب إلى الحياة الجامعية على كل المستويات لرئاسة الجامعة والعمداء ورؤساء الأقسام.**

*** إحداث تغيير في لائحة اتحادات الطلاب .**

***عودة المظاهرات السلمية للجامعات المصرية دون اعتراض من الجهات الامنية .**

***حدث تغيير في المناهج الدراسية ولكن ليس بالشكل المرجو فالتعليم بحاجة أن يكون خاضعاً لمعايير الجودة بواسطة لجان تتمتع بالكفاءة والنزاهة والحرص على تطوير العقل المصري لان المناهج مليئة بالأخطاء وعدم احترام الأخر ولا سيما الأقليات وتعظيم الانغلاق والعداء تجاه العالم الخارجي**

*** الغاء الشهادة الابتدائية ليصبح وضع قانوني ظل معمولاً به طوال سنوات طويلة حيث نص القانون على عقد امتحان في شهاده مرحلة التعليم الاساسي وهي شهادة الاعدادية اذ كان ينظر إلي الابتدائية على انها شهادة قبل إضافة الحلقة الاعدادية.** [1]

*** وكانت الحجه هي توفير النفقات في اعمال الامتحان من مرقبين وكنترولات ومن منظور علمي يقيم التلميذ في إطار نظام شامل لا يعتمد على اعمال السنه ويسهم في عودة الطالب إلي المدرسة**

*** ولكن الواقع تشير إضافة أعمال السنه إلي المجموع الكلي للشهادة الاعدادية سوف يعطي الفرصه للمدرسين لفرض الدروس الخصوصية كما يجب.**

---

(1)جريدة الاهرام , العدد 46187 , السنه 137, 21 مايو

***لكن ما حدث هذا العام هو الأسوأ حيث يتحول التاريخ إلى وسيلة لتجنيد الأجيال الجديدة في التنظيم الأخواني فمناهج التعليم هذا العام شهدت إلغاء بعض الفصول من التدريس بتعليمات وزارية والعبث بعقول أولادنا وتزوير التاريخ لنحت مصطلح الجماعة وعلي سبيل المثال منهج التاريخ في الصف الثاني الإعدادي بايع الحسين بن علي قاتلة على يد خبراء تعليم جماعة الإخوان المسلمين حيث ورد التالي :"قامت الدولة الأموية على يد معاوية بن سفيان رضي الله عنه 41هـ بعد أن تنازل الحسن بن علي له عن الخلافة وبايعة هو وأخوه الحسين رضي الله عنهما حقناً لدماء المسلمين واستبشر المسلمون خيراً فيما أقدم عليه الحسن تحقيقاً لنبوءة جدهم محمد(ص) وسمي هذا العام عام الجماعة وإذ كان الأمر كذلك فلما موقعة الجمل والفتنه الكبرى؟ وأين التوحيد للمسلمين في عام الفتنه الكبرى والتي قسمت العالم الإسلامي إلى سُنة وشيعة وخوارج وإذا بايع الحسين قاتلة فلماذا قتل ؟**[1]

العوامل السياسية المؤثرة في صنع السياسة التعليمية :

تشكل العوامل السياسية الأيديولوجية والإطار الفكري الذي يضع الأساس لنظام سياسي وإجتماعي معين ويمكن اشتقاق أي سياسة تعليمية من الفكر السياسي القائم والذي يعبر عن الأغراض السياسية والتي يؤكد عليها النظام السياسي القائم فالنظام التعليمي هو أحد أدله التنمية السياسية وأحد الأدوات التي يعتمد عليها النظام السياسي لاكتساب شعبيته[2]

.

ولقد اتسمت عملية صنع السياسة التعليمية في مصر بمجموعة من الخصائص والسمات التي أثرت على قدرة النظام التعليمي وهي:

1-مركزية السلطة ومركزية التخطيط :

كتب محمد حسين هيكل في مذكراته لقد الف الناس على تركيز المسئولية في شخص الوزير ومن بعده وكيل الوزارة ومن عداها لا يعتد بهم واختصاصهم المشورة والطلب

---

(1)نهاد ابو القمصان , متي بايع الحسين قاتله , جريدة النصر اليوم , ع 3234 , ابريل 2013

(2)فوزية مصطفى محمد عثمان , إتجاهات السياسة التعليمية في الثمانيات (دراسة تحليلية للتعليم العام في مصر) ,القاهرة ,المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ,1992, ص 97

بالإضافة إلي كيف أن كبار الموظفين بالوزارة يعارضون اللامركزية لأنها ستسلخ منهم اختصاصات وسلطات مما يدعوهم لمقاومة هذا الحرمان من السلطة ومقاومة تنفيذ اللامركزية مع التركيز على مركزية التخطيط [1].

وقد كتب احمد نجيب الهلالي في تقرير إصلاح التعليم في مصر عام 1935 أن أساس العلة تكمن في السلطة المركزية المسئولة عن التعليم فقد تركزت في شخصية الوزير كل ما يختص به التعليم وأصبحت المدارس صورة مكرره متشابهة وأنعدم الطابع الذي ينبغي أن تطبع به كل مدرسة وفقاً لظروف بيئتها [2].

وذلك يعني أن مركزية السلطة ليست وليدة هذه الفترة بل أن لها عقوداً طويلة في ديوان عام الوزارة فالتغيير لن يتم في وقت يسير كما أن مركزية التخطيط تقتضي حصر السلطة والقيادة في الوزارة لا تساعد على نمو روح النقد المُجدي والشعور بالمسئولية في الأقاليم والمحليات وهما مبدآن يتعين توافرهما لتنفيذ خطط التعليم وبرامجه [3] .

فالاتجاهات الحالية نحو اللامركزية في التخطيط في مجال التعليم قاصرة وغير كافية لان المدارس مازالت تخضع في تيسير أمورها للمديرية التعليمية في المحافظة والوزارة المركزية في العاصمة فالانتقال من نظام مركزية السلطة إلى نظام لا مركزية التخطيط يتطلب إعادة تنظيم الوزارة ومديريات التعليم في المحافظات بصورة تسمح بتداول السلطة لتحقيق الصالح العام والخروج من أزمة التعليم [4] .

وبذلك فإن مركزية السلطة تحصر السلطات كلها في يد الوزير ومن بعدة وكيل الوزارة في المديرية التابع لها حيث يتمتع بالصلاحية الكاملة في القرارات التي يتخذها وتصبح

---

(1)US Departmebt of Education. Progress of Education in the united of America Washington . 1991.pp .40-50

(2)عماد صيام ,وزارة التربية والتعليم ,القاهرة , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجيه ,سلسلة الوزارات المصرية , 2003 , ص12

(3)طه حسين , مستقبل الثقافة في مصر ,مجموعة كتب المواجهة والتنوير , القاهرة ,إصدار الهيئة العامة للكتاب ,1993 ,ص143

(4)نهى حامد عبدالكريم , صنع القرار في السياسة التعليمية والاطراف الفاعلة والآليات , القاهرة , الدار المصرية اللبنانية ,2009, ص23 .

المديريات والإدارات أدوات خاضعة لتنفيذ تلك القرارات وتطبيقها فإعطاءهم الفرصة لطرح المشكلات التعليمية الخاصة بالمديريات وتقلص المركزية وإعطاء مساحة من اللامركزية يسمح بأجواء حره ديمقراطية لحل المشكلات طبقاً لرؤية الواقع ولا يؤدي إلى تفاقمها وهذا يحتاج إلى إعادة هيكلة في تنظيم الوزارة لمواجهة الأزمات .

لقد ذكر فتحي سرور في باب القانون رقم 213 لسنة 1988 بجعل التعليم الإلزامي ثمان سنوات هو أساس رأي مجلس الشعب إستناداً إلي التجربة الناجحة لمدينة نصر ذات الثمان سنوات كما أن هذا القانون سيؤدي إلى ترشيد اقتصاديات التعليم إضافة إلى تحقيق جودتة وواقع الأمر.إن صنع القرار ربط بين خفض سنة إلزامية من التعليم الابتدائي وبين تحسين كفاءة العلمية التعليمية بسبب ما سيصاحب هذا القرار من أمور ترفع كفاءة العام الدراسي والأخذ بنظام اليوم الكامل بتصفية المناهج من الحشو وتوفير التجهيزات اللازمة [1] .

ورغم بعض التأييد من جانب التربويين إلا أن المعارضة تزايدت بشكل واضح وصريح وقد صرح وزير التعليم بأن الذين يتصدرون لعملية تطوير التعليم عليهم أن يكونوا صامدين لأي نقد شخصي وإنة قرر التمسك بعجلة القانون وقال (لست دكتاتوراً وأستمع إلى كل الأراء قبل اتخاذ قراري) ثم يعارض ويبرهن على المركزية الشديدة بخصوص قرار الإلغاء عندما قال (أنا صاحب القرار وتخفيض السلم التعليمي كان ضرورة ثم إن هذا الطريق كان الوحيد لإنقاذ التعليم وبث الروح فيه من جديد [2] .

ويعني ذلك أن صياغة السياسة التعليمة وصنع القرار التربوي يرتبط بالنظام السياسي وبصفة خاصة رئاسة الجمهورية حيث لعبت رئاسة الدولة دوراً مركزياً في إدارة المجتمع المصري عبر مراحله التاريخية حيث أن الضعف والقصور في صياغة السياسة التعليمة وديمقراطية القرار التربوي تعود إلى الديمقراطية السياسية في مصر لسيطرة مركزية جهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية والحزب المسيطر على هذا الجهاز ظل هو حزب الأغلبية وأدى ذلك كله إلى مركزية صياغة السياسة التعليمية وكذلك القرار التربوي .

(1)أحمد فتحي سرور : مصر استراتيجية لإصلاح التعليم , ترجمة حسن بشير محمود ,في مصطلحات إصدار هيئة اليونسكو , عدد 104 ,المجلة 27, ديسمبر 1977 , ص 613 .

(2) أحمد فتحي سرور , في تصريح لمجلة أكتوبر , العدد 64014 ,في 5 /2 / 1989 .

فقد كان رئيس الجمهورية يتمتع بقدر كبير من السلطات التشريعية بالاضافة إلى سلطته التنفيذية أما بالنسبة لمجلس الشعب فهو يرسم صياغة وتشريع القوانين التعليمية كما يقوم بالرقابة على تنفيذ هذه القوانين وبذلك يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع وإقرار السياسة العامة في الدولة وإقرار الخطة والموازنة العامة للدولة وإقرار أعمال السلطة التنفيذية .[1]

وبذلك يتضح أن رئيس الدولة المتحكم في السلطة التنفيذية بالاضافة إلى السلطة التشريعية هو الذي يضع السياسة العامة للدولة مع مجلس الوزراء ويشترك في صنع السياسة العامة ومن ضمنها السياسة التعليمية والتوجهات الصادرة من رئيس الدولة لوزارة التعليم يقوم الوزير بتنفيذها مما يستوجب مركزية السلطة حتى لا تحيد اللامركزية عن الأهداف المرسومة لسياسة التعليم كما أنه في تلك الفترة يشير الواقع إلى الفجوة بين النصوص التشريعية المنظمة والواقع الفعلي مما يجعل اتجاه السياسة التعليمية نحو الأخذ باللامركزية وتفويض السلطات التعليمية المحلية غير محقق بصورة فعلية في الممارسات المحلية .

2-غياب سياسة المؤسسة في إدارة التعليم :

ويعني ذلك إنها سياسة فردية في أغلب الأحيان فالوزير الذي يقف على قمة السلطة التعليمية وينفرد بصنع السياسات واتخاذ القرارات على الرغم من التصريح بعكس ذلك فمراجعة الوثائق والقوانين التعليمية المسئولة عن صنع السياسية التعليمية واتخاذ القرارات فهي واقع الأمر شكلية إذ لا يخلو نص القانون من جملة بسيطة يجعل الامر في نهاية المطاف منوطاً بموافقة الوزير أو وكلاء الوزارة أو مدير المديرية [2] .

وحقيقة الأمر أن النصوص القانونية أعطت الكثير من المسئولين الإداريين في العملية التعليمية سلطة المشاركة في صنع القرار ولكنهم لا يقولون ما ينبغي أن يقال بقدر ما هو دائماً تعبير عما يريد أن يفعل المسئول في الواقع وذلك حرصاً منهم على البقاء في مناصبهم والا سيتم إقصاءهم من مناصبهم ويأتي من يقوم بتنفيذ ما يريد المسئول دون نقاش أو طرح بينما في النظم الديمقراطية تؤدي سياسة المؤسسات الدور المنوط بها ولا

(1) نهى حامد عبد الكريم، صنع القرار في السياسة التعليمية والأطراف الفاعلة والآليات، مرجع سابق، ص 23

(2)إبراهيم درويش ومحمد حسين ياسين , المشكلة الإدارية وصناعة القرار ,القاهرة , دار الفكر , 1990 , ص250

ينفرد الوزير بصنع السياسات واتخاذ القرارات لأن أي وزير مهما بلغت قدراته لا يملك أن يعمل إلا وفقاً للسياسات المخططة مسبقاً [1].

وهكذا تعاقبت سياسات التعليم سياسة بعد سياسة كل سياسة هي سياسة وزير لا دولة ووزارات ثمانية للتعليم على مدى ربع القرن الأخير كل سياسة تنسخ سابقتها وتجمدها وقد وضع الوزراء وثيقة بعنوان "ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر " عُقب عليها بوثيقة أخرى بعنوان "تطوير وتحديث التعليم في مصر سياسات وخطط وبرامج تطويره " وعرضت على اللجنة على مدى عامين وأكثر بوضع خطة شاملة وتحديث التعليم وما ان تغير الوزير حتى شطب الوزير الذي يتولى بعده أعمال اللجان لنبدأ من نقطة الصفر وهكذا حتى جاءت وثيقة جديدة بعنوان (مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل) [2].

وبذلك يتضح أن سياسة التعليم في مصر تفتقر إلى التخطيط الاستراتيجي السليم الذي يهدف إلى إصلاح العملية التعليمية بكافة أركانها وتتم في صورة خطوات إجرائية متتالية بحيث عندما يأتي وزير جديد يبدأ من حيث أنتهى الوزير السابق حتى نكمل الخطة أما ما يحدث في مصر عندما يأتي وزير جديد يبدأ بسياسة جديدة يحاول الظهور من خلالها دون الالتفات إلى مصير العملية التعليمة حيث يعصف تماماً بجهود السابقين .

حيث سادت في تلك الفترة بين المسئولين والقيادات التعليمية ثقافة مؤداها أن جهود الإصلاح والتطوير السابق لم تكن لتكن وحتي يبدأ كل مسئول جديد من الصفر قبل الانتهاء من أيه جهود سابقة وبدون الاستفادة من تراكمات الخبرات في هذا الشأن منطلقاً إلى أن يترك له بصمة خاصة في أحداث المشهد التعليمي المشهد الذي تعصف به أنواء الاهتمام الرسمي بالحديث عن إصلاح وتطويره حسب طبيعة المناخ المرتبط بتشكيل وزاري جديد أو انتخابات رئاسية أو برلمانية جديدة أو استجابة لعواصف خماسية ضاغطة قادمة من الغرب على غير المعتاد بالنسبة للأحوال المناخية [3] .

---

(1)رمضان أحمد عيد , السياسة التعليمية وصنع القرار (دراسة مقارنة في الولايات المتحدة والاتحاد السيوفتي وانجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية , رسالة دكتوراه غير منشورة ,كلية التربية ة جامعة عين شمس , 1992 .

(2)خالد محمد الزاوي , الجودة الشاملة في التعليم وأسواق في الوطن العربي , القاهرة , مجموعة النيل العربي , 2005 ص166

(3)محمد صبري الحوت , إصلاح التعليم من واقع الداخل وضغوط الخارج , مرجع سابق ,ص59

ففي مصر يعد منصب وزير التعليم منصباً إدارياً تنفيذياً كما أن منصب سياسي فوزير التعليم كغيرة من الوزراء يعين ويعفى من منصبة بقرار من رئيس الجمهورية وتنص المادة 57 من الدستور بأن الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة كما يقوم بتنفيذها [1] .

وبذلك يتضح أن التغيرات الوزارية تؤثر على كافة مخرجات العملية التعليمية لأنها تعكس أسلوب إدارة الأزمة أكثر من إتباعها إستراتيجية مستقرة واضحة الأهداف والوسائل بحيث يأتي كل وزير جديد ليكمل مسيرة من سبق في السياسة التعليمية أي حلقات مترابطة من اجل النهوض بالعملية التعليمية كما يحدث في النظم الديمقراطية .

3-عدم استقرار السياسة التعليمية (تضارب القرارات):

من السمات الملحوظة بصنع القرار التربوي عدم استقرار السياسة التعليمية ويرتبط ذلك بالتغيرات الوزارية المتتالية وقد تعرضت مصر خلال الفترة من 1980 حتى عام 1990 إلى عدة سياسات لا سياسة واحدة فسياسة التعليم في مصر تغيرت خلال عشرين عام ثمان مرات فصار التغير الحادث في السياسة التعليمية مرتبطاً بشخص وزير التعليم لا بمؤسسة.

ففي عام 1981 صدر قرار رقم 139 لسنة 1981 ونصت المادة الخامسة عشر على ضم سنوات الإلزام لتشمل المرحلة الابتدائية والإعدادية معاً لتشكلان مرحلة التعليم الأساسي بناءا على صدور القانون فأصبحت سنوات لإلزام تسع سنوات ولكن مع بداية 1988 ظهرت بعض التصريحات لوزير التعليم آنذاك بالإتجاة نحو تخفيض السلم التعليمي لأسباب عديدة كان من أهمها البعد الاقتصادي حيث صدر القانون رقم 23 لعام 1988 المتضمن إلغاء الصف السادس الابتدائي الإلزامي وهي المادة الرابعة من التعليم الأساسي[2].

وقد مضى أحدى عشر عاماً وتحديداً في عام 1999 صدر القانون رقم 23 لعام 1999 بتعديل المادة الرابعة مرة اخرى من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 ويقضي

---

(1) إبراهيم محمد إبراهيم , التربية والمجتمع قضايا ومشكلات , كلية التربية ,جامعة عين شمس , 2000, ص155

(2)أميل فهمي شنودة , القرار التربوي بين المركزية والا مركزية , القاهرة , مكتبة الانجلو المصرية 1985 , ص102

بعودة السنة السادسة للتعليم الابتدائي على التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأول الابتدائي للعام الدراسي 1999– 2000م [1].

حيث رأت اللجنة أن الحل الوحيد لإنقاذ التعليم الأساسي في مصر من تعدد الفترات وهو إلغاء السنة السادسة وظهر ذلك في المذكرة الإيضاحية لوزارة التربية والتعليم وكانت التوصيات للمؤتمر القومي في يوليو 1987 وتقرير لجنة التعليم عام 1988 على تعديل المادة (4) من قانون التعليم قبل الجامعي والتي تقضي بان مدة التعليم الأساسي تسع سنوات وقررت هذه اللجنة جعل هذه المدة ثمان سنوات [2] .

وبصدور قرار إلغاء الصف السادس بحجة ترشيد الإنفاق وإلغاء نظام الفترات لم يتم إجراء دراسات موسعة علي ما يترتب على هذا القرار التربوي خاصة القرار المعدل بعودة الصف السادس والذي تولد عن مشكلة كبيرة ,وهي الدفعة المزوجة في الجامعات المصرية والتي لم تكن على أهبة الاستعداد لتلك الأعداد فالقرار التربوي لا بد أن ينبع من عادات وتقاليد المجتمع التي تحكمه ومرتبطاً بالسياسة العامة للدولة والإستراتيجية التربوية الموضوعة.

وهناك مثال أخر لافتقار السياسة التعليمية لعامل الاستقرار والتغيرات الكثيرة التي حدثت لنظام الدراسة في هذه المرحلة ففي التسعينات صدر قانون الثانوية العامة الجديد رقم 9 لسنة 1994 بشأن امتحانات الثانوية العامة وإنه من حق الطالب دخول الامتحان أربع مرات في المادة الواحدة في شهري مايو وأغسطس من كل عام ثم صدر القرار الوزاري رقم 5 بتاريخ 17 / 11 / 1990 م بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم (1414) لسنة 1994 وقد ألغى نظام التحسين والاستعاضة عنه بدخول الطالب دور ثاني في مادتين فقط فعدم استقرار السياسة التعليمية في الثانوية العامة يجعل الطالب يشعر بعدم القدرة على توقع ما سيكون عليه الحال فيما بعد [3] .

---

(1)القانون رقم (23) لعام 1999

(2)منارمحمد إسماعيل بغدادي ,(صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصر وانجلترا والصين) , رسالة دكتوراة غير منشورة , جامعة القاهرة ,معهد الدراسات التربوية , 2005 .

(3)المرجع السابق, ص 295

فقد تغير نظام الثانوية العامة في العقدين الأخيرين أكثر من مرة من نظام التحسين في المواد لاكثر من مرة حيث تم تحويل الثانوية العامة من سنة واحدة قسم أدبي وعلمي إلى عامين الصف الثاني والثالث ونظام تقسيم المواد حيث يتم التغيير بدون إجراء دراسات علمية لمدى مناسبة تلك التغيرات حيث أن تضارب القرارات يدفع ثمنه الطلاب وأولياء الأمور من دروس خصوصية عامين بدلا من عام ثم أن ذلك النظام أفرز مجاميع كبيرة مع ارتفاع الحد الأدني للقبول بكليات القمة ثم صدر مؤخراً قانون يجعل الثانوية العامة عاماً واحداً كما كانت من قبل.

ويتضح من الأمثلة السابقة عدم استقرار السياسة التعليمية وتضارب الرآي والقرار حول موضوع حيوي مثل عدد سنوات الإلزام في مرحلة التعليم الأساسي أو التغيير غير المدروس في الثانوية العامة فلقد أثبت نظام الثانوية الجديد إنه كارثة أحاطت بالتعليم في مصر فقد حول العملية التعليمية إلى عملية استعداد مستمر لأداء الامتحانات بما في ذلك التحسين بشرط على مدى أربعة وعشرين شهراً ولعل خير دليل علي فشل هذا النظام المجاميع الخيالية التي حصل عليها الطلبة وعجز الطالب الذي حصل على أقل من 97.5% من الالتحاق بكلية الطب جامعة القاهرة [1].

فالواقع يشير إلى فوقية القرارات وسمو القيادة السياسية على المؤسسات السياسة فتأتي القرارات والقوانين غير معبرة عن الرآي العام ولا حتى الوزير بقدر ما تكون معبره عن إدارة القيادة السياسية ورغبتها ,فالسياسية التعليمية تسير في ضوء الخطوط العريضة التي ترسمها القيادة السياسية العليا والقرارات التي تتخذ ليست قرارات تربوية فقط بل أحياناً تكون سياسية ومن هنا فقدت الديمقراطية معناها وأصبحت جوفاء .

4-دور جماعات المصالح في الضغط على صانعي القرار :

منذ بداية الثمانيات وضح موقف جمعية رجال الاعمال –الغرفة التجارية الأمريكية – اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال فالانفتاح الاقتصادي أدى إلى ظهور مراكز للقوة الاجتماعية والتي تكونت في فترة السبعينات حيث تغير البناء الاجتماعي الطبقي نظراً لأن القوة السياسية

(1)نعمات احمد فؤاد , ماذا يُراد بمصر (قضية التعليم), القاهرة , دار الفكر العربي , 2001 , ص 144

مرتبطة بالقوة الاقتصادية واستطاعت جماعات المصالح أن تترجم القوى الاقتصادية إلى قوة اجتماعية [1].

لقد أدى ظهور تلك القوى الاقتصادية وتأييد الدولة لها إلى إعادة ترتيب القوى السياسية في المجتمع المصري وتمكنت من التأثير علي صانع القرار حيث كانت تحدث مواجهات عند صدور أي قرار يمس هذا القطاع بين رجال الأعمال والحكومة واستطاع رجال الأعمال من خلال اتحادهم أن يصلوا في كثير من الأحيان إلى بعض الحلول التي تحقق بدرجة أو بأخرى مصالحهم الخاصة وبذلك ظهرت مراكز للقوة الاجتماعية خارج ضبط الدولة مباشرة .

ولقد نجحت هذه الجمعيات بما تملكة من إمكانيات من الضغط على السلطة في كثير من الاحيان وتوجيه القرارات السياسية بما يتفق مع مصالح أعضائها وأهدافها وبذلك تولدت بعض جماعات الضغط نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت الدولة ذاتها محركاً سياسياً من خلال سياساتها الاقتصادية [2] .

ولقد استطاعت جمعية الاعمال المصرية والغرفة التجارية الامريكية زيادة فاعليتها في النظام السياسي المصري بأنها تضم أصحاب الثروة والكثير منهم مارس من قبل العمل السياسي فمنهم الوزراء ورؤساء الوزارات مما أدى إلى امتلاكهم النفوذ إلى جانب الثروة كما أن بين أعضائها تجانس وتماسك داخلي وتفاهم لبلورة مصالح محدودة واضحه ولذلك تتمتع بمهارات في إقامة العلاقة بين أجهزة ومؤسسات الدولة مما مكنها من تحقيق نجاح وتأثير كبير على أجهزة الدولة كما انها مستقلة عن السلطة وتتميز بعلاقات متميزة مع المؤسسات الأجنبية التمويلية المانحة مثل هيئة المعونة الأمريكية كما أن هناك علاقة متميزة بين جمعية رجال الأعمال والغرفة التجارية الأمريكية [3].

وبذلك يتضح أن تلك الجمعيات تمتعت بقدر من التنظيم استطاعت حشد أكبر قدر من التأثير والنفوذ والتأثير على صانعي القرار في مصر بل واستعانت بها الحكومة لصناعة السياسة الاقتصادية، ولقد عاشت مصر حالة من التبعية الاقتصادية في فترة الثمانيات فكانت

---

(1)بثينة عبد الرءوف رمضان , جماعات الضغط وتكافؤ الفرص التعليمية، رسالة ماجستير , معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة , , 1999 , ص7

(2)التقرير الاستراتيجي العربي ,1986

(3)على الصاوي (محرر) البحث السياسي في العالم العربي , أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب ,معهد الدراسات والبحوث السياسية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , القاهرة , 1996 , ص567

أحدى التحديات الرئيسية للنظام الحاكم وضع سياسات لمواجهة تدني معدلات النمو الاقتصادي وبالطبع كان لكل من الفئات الطفيلية وجماعات الضغط من رجال الأعمال دورهما لتمثلا ضغوطاً من الداخل والخارج نحو الإسراع لبدء حركة الإصلاح الاقتصادية[1].

فقد حرصت الحكومة على إصدار القوانين تتفق مع رغبات جماعات الضغط من رجال الأعمال وقد أثرت في صنع القرار وتغيرت من المشاركة المباشرة في توجيه الأحداث وصياغة السياسيات والتشريعات لحماية مصلحتها [2].

فقد استطاعت تلك الجماعة دعوة الدولة لِكافة القطاعات للمشاركة في رسم السياسية التعليمية خلال تلك الفترة حيث اتفقت جماعات رجال الأعمال على خفض ميزانية الإنفاق على التعليم باعتباره من القطاعات الخدمية [3].

وذلك ما سمح بمشاركة القطاع الخاص في الاستثمار التعليمي الأمر الذي يؤدى إلى التفاوت بين نوعيات التعليم العام والخاص حيث تدخل رجال الأعمال باعتبارهم جزءا من العملية التعليمية وقد بدأ ذلك في فترة التسعينيات حيث كانت السياسة التعليمية أكثر صراحة في إعلان موقفها تجاه مشاركة القطاع الخاص فقد أتيح لتلك الجماعات والجمعيات غير الحكومية الاستثمار في التعليم بإمكاناتها الكبيرة ومن هنا أصبحت بداية للجامعات الخاصة والتوسع الكبير في إنشاء المدارس الخاصة والمتميزة والأجنبية .

5-ضعف دور المؤسسات التربوية :

من المؤسسات الرسمية التي يفترض أن تؤدي دوراً في عملية صنع السياسة التعليمية واصدار قرارات تربوية ملزمة مجالس التعليم مثل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي والمجلس الأعلى للتعليم الجامعي كل منها يختص بمرحلة إلا أن الآراء التي يتم

(1)على محمد محمد محمود ,دور جماعات المصالح في صنع السياسة العامة في مصر دراسات حالة السياسة البيئية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ,جامعة القاهرة 2007 , ص ص 140 – 141

(2)السيد ياسين ,محرز العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربي , أماني قنديل , دراسة جامعات المصالح في مصر بين العالمية والخصوصية , مركز الدراسات والبحوث أعمال الندوة المصرية , القاهرة , دار المعرفة الجامعية , 1991 , ص411

(3)شبل بدران , الإيديولوجية والتربية في مصر (دراسة العلاقة بين بنية النظام السياسي والسياسة التعليمية) في الفترة من 1979 – 1981 , مجلة التربية المعاصرة , العدد الرابعة عشر , السنة السابقة , القاهرة , دار المطبوعات الخاصة , يناير 1990 ,ص32

التوصل إليها تصبح مقترحات أو توصيات قد يأخذ بها وزير التعليم أو يتجاهلها وعلى سبيل المثال المجلس القومي للتعليم قبل الجامعي في عام 1974 رأى أهمية إصدار تشريع لتحقيق استيعاب كامل للأطفال في سن الالزام وهو توجه يصعب تنفيذه في ظل أزمة التعليم الراهن [1].

وهناك العديد من المؤسسات يمكن أن تلعب دروراً في عملية صنع القرار التربوي فنقابة المعلمين ونوادي أعضاء هيئة التدريس وإتحادات الطلاب والجمعيات الاهلية لها دور فعال ومؤثر في المشاركة في صنع القرار في النظم الديمقراطية ولكن في مصر دورهم هامشي فلا تستطيع الاقتراب من مراكز صنع القرار ولانها قرارات فوقية ,فنقابة المعلمين في مصر أكبر تنظيم نقابي ليس لها أي صدى أو دور تجاه أي مشكلة إلا في الدول المتقدمة لتلك المؤسسات دوراً حيوياً ولكنها مهمشة في مصر ولا يعتد بها عند إتخاذ أي قرار تربوي وما تتعرض له منظومة التعليم الجامعي لا يقل عما تتعرض له منظومة التعليم قبل الجامعي من عدم فاعلية مجالسها وقراراتها وتوصياتها ليست أكثر من حبراً على ورق.

حيث يطغو الجو البيروقراطي بقوانينه ونظمه ولوائحه ومجالسة في أداء الجامعة لرسالتها وتمثل واحدة من بين تلك العوامل المقيدة لفاعلية الأداء الجامعي وغالبية جلسات المجالس الجامعية يتم اختزال جدول أعمالها في تلك القضايا الادارية ويظل على سبيل المثال معيار الأقدمية والفترات الزمنية وليست الكفاءة والتميز حاكماً لاختيار القيادات ومدة الدراسة لترقية أعضاء هيئة التدريس[2].

فمشاركة الجامعة في اتخاذ القرار والفعل سوف يحقق تعليم جامعي مفيد ويتم تفعيل الأبحاث العلمية بها ويتم اختيار الأشخاص المناسبين بها والذين هم على درجة عالية من الكفاءة المهنية والإدارية ويتم ذلك في مناخ من الشفافية والصدق سوف يكون له انعكاسه الواضح على التعليم الجامعي وتميز خريجية في جواً مفعماً بالديمقراطية.

---

(1)نهى حامد عبدالكريم ,صنع القرار في السياسة التعليمية (الأطراف الفاعلة والأليات) مرجع سابق ,ص63

(2)حامد عمار ,الإصلاح المجتمعي (إضاءات ثقافية واقتصادية تربوية) , القاهرة , مكتبة الدار العربية للكتاب , 2006, ص98

كما أن مؤسسات المجتمع المدني من المفترض أن تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية وذلك لشيوع وانتشار الانظمة الديمقراطية وعجز الحكومات عن سد حاجات المواطنين الأساسية فقد لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في مجال المساعدات الإنمائية كما أن الهيئات الدولية التي تؤيد الخصخصة تنظر إليه على ان جزء من استراتيجية تقليص بيروقراطية الحكومات والارتقاء بدور القطاع الخاص بينما أعتبره آخرون وخاصة الحكومات وسيلة لزيادة المشاركة الأهلية وتقوية مبدأ الشفافية والمساءلة.

وتعد المشاركة المجتمعية في التعليم ركيزة أساسية في دعم وتحسين العملية التعليمية وزيادة فاعلية مؤسساته ويمكنها تحقيق هدفها الذي تسعى إليه كما إنها صياغة جديدة للعلاقة بين المدرسة والمجتمع تتواصل فيه مسئولية الدولة مع مسئولية أوليا الأمور وغيرهم من المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام من اجل إصلاح التعليم وتطوير نظمه [1] .

ولكن الواقع يشير إلى هامشية الدور الذي تلعبه تلك المؤسسات في صياغة السياسية التعليمية أو القيام بإستراتيجية تنموية أجل العملية التعليمية على الرغم من أن تلك المؤسسات تقوم بدور فعال في أغلب دول العالم من حيث الإسهامات في كافة مجالات التعليم وسد احتياجات التعليم وتطويره وعدم الاعتماد على الحكومات فقط .

مؤشرات ودلالات وشواهد العلاقة بين النظام السياسي والنظام التربوي :

إن صياغة السياسة التعليمية ترتبط بالتنظيم السياسي للدولة وخاصة رئيس الجمهورية حيث أن الضعف والقصور في صياغة السياسة التعليمية وديمقراطية القرار التربوي يعود إلى الممارسة الفعلية للديمقراطية السياسية في مصر حيث أنه كانت هناك سيطرة مركزية لجهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية بحيث أن الحزب المسيطر على هذا الجهاز يظل دائما حزب الأغلبية فسيطرة المركزية لجهاز الدولة في صياغة الحياة السياسية في مصر أدت إلى مركزية صياغة السياسة التعليمية وكذلك القرار التربوي وكان لذلك أثارة

(1)رسمي عبدالملك نسيم, التخطيط للمشاركة المجتمعية ودعم دورها في العملية التعليمية ,من خلال منظمات المدرسة ,المؤتمر العلمي السنوي السادس , الجزء الثاني ,المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ,القاهرة ,يوليو ,2005 , ص71

الواضحة على مجمل العملية التعليمية بكامل أطرافها من مناهج ونظام جامعة واتحادات طلاب خطاب تربوي .

وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات لعلاقة النظام السياسي بالنظام التربوي:

1- الجامعة والسلطة: لم تسلم الجامعات المصرية من تدخل السلطة مما أفقدها الاستقلال وقيد حركتها سواء على المستوى الفكري الإبداعي أو المستوى الإداري فالدولة هي الممول الرئيسي والمتحكم في التكوين العلمي للطلاب والذي يتسم بالعقم ، إن إتاحة قدراً كبيراً من الحرية والاستقلال سيسهم بقدر كبير في تقدم العلم وموضوعيته فتقدم العلم وازدهاره يخلو من المحرمات التي تحاصر الفكر وتقيد حريته ولهذا تربط إحدى الدراسات بين غياب الحرية وتدني حركة العلم وغياب الابداع العلمي "الإبداع عطاء وخيال حر وفكر مستقل وعقل تتفتح له الأذان وإرادة تملك الأختيار من مبدعين في مجالات العلم والثقافة لكنهم يشقون طريقهم وسط ركام هائل من انظمة القمع والقهر وتجريم الإبداع والمبدعين" [1].

وليس أدل على تدخل السلطة عام 1981 لتشهد الجامعات المصرية واقعة لم ترى مثلها من قبل حيث تم فصل سبعة وستون أستاذاً من أساتذة الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية نظراً لمعارضتهم لاتفاقيات الصلح مع إسرائيل ومطالبتهم بإلغاء القوانين المقيدة للحريات ثم عادوا بحكم قضائي [2].

ومع بداية عام 1988 تزايد تدخل السلطة في شئون الجامعة ووصلت المواجهة ذورتها عندما اعتدى إحدى ضباط الشرطة على إحدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة – جامعة أسيوط ليعلن اساتذة الجامعة وطلابها التوقف عن الدراسة مدة يوم واحد هو 1988/10/29 استنكاراً لتدخل السلطة في شئون الجامعة [3] .

ولم تقف نوادي أعضاء هيئة التدريس مكتوفة الأيدي حيال كل هذه الممارسات فقد شاركت في صياغة قانون التعليم الجامعي منذ عام 1984 ومازالت تحتجزه الوزارة حتى الآن وتم التوصل لعديد من القرارات خلال المؤتمرات المتتالية للمطالبة بإلغاء القوانين الاستثنائية

---

(1) أحمد كمال أبو المجد , خمسة معوقات تهدد باغتيال المستقبل العربي , مجلة العربي , العدد 9 , الكويت 1983 , ص 25 – 26

(2) سعيد إسماعيل على , هموم التعليم المصري , مرجع سابق , ص90

(3) عبد العزيز الغريب صقر ,الجامعة والسلطة , القاهرة الدار العربية للنشر والتوزيع ,2005,ص121

المقيدة للحريات خاصة قانون الطوارئ المفروض منذ عام 1981 وإلغاء قوانين الانتخاب المنافية للديمقراطية والمطعون في دستوريتها ومناشدة الرئيس مبارك بسرعة التدخل للإفراج عن المعتقلين ووضع حد لتصرفات أجهزة الأمن لإجبارها على احترام القضاء حفاظاً على الشرعية [1].

فقد كانت العلاقة بين أساتذة الجامعات وغيرهم من المثقفين والسلطة أما وجه إيجابي باتخاذه موقف معارض للسلطة ويكون الرد بالاعتقال أو حرمانه من حقوقه في تولي منصب عام أو داخل الجامعة أوجه سلبي فيصبح استاذ الجامعة مجرد تابع للسلطة وفكرة موجه لخدمتها من اجل تحقيق مطامحه الشخصية في الوصول لمناصب قد يكون غير جدير بها بالمرة .

كما أدى الأسلوب العتيق الذي يستند إلى قيادات تعليمية تفتقد الرآي والرؤى وسيناريوهات التطوير والتحديث المستقبلي إلى تعطيل الطاقات وغياب روح المبادرة الفردية وقمع التميز لأن الأسلوب البيروقراطي يعتمد على إتجاه القرارات في مسار واحد من أعلى إلى أسفل الأمر الذي يؤدي إلى تضاؤل نصيب عضو هيئة التدريس من فرص تحقيق الذات [2] .

كما فقدت الجامعات المصرية استقلالها عندما قررت إلغاء نظام انتخاب العمداء حتى يتسنى لها الانفراد بتعيين من يريدون من المقربين والإتباع في مناصب العمداء وكان الهدف من وراء ذلك في اعتقادي واعتقاد نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات هو فرض هيمنتكم على هذه الجامعات [3].

ولكي تفرض الدولة سيطرتها الكاملة على الجامعات المصرية اعتمدت على قيادات تدين بالولاء للنظام ليس لها أي رؤى لتطوير وتحديث العملية التعليمية فهي تتحكم في تشكيل وبلورة عقول الطلاب بفرض مناهج عقيمة بما يخدم النظام السياسي ومن أجل ذلك تم إتباع نظام التعيين بدلاً من الانتخاب للعمداء ورؤساء الجامعات ويشير واقع التعليم المصري إلى مدى القصور في جوانب الإدارة الجامعية ويرجع ذلك إلى غلبة سمة البيروقراطية التي

---

(1)المرجع السابق , ص 121

(2)حامد عمار ,أفاق تربوية متجددة ,القاهرة , الدار المصرية اللبنانية , 2004 , ص195

(3)نعمات احمد فؤاد , ماذا يراد بمصر (قضية التعليم), مرجع سابق ص 147

تصيب معظم أنواع الإدارة في المجتمع المصري ولكنها تطغى على معالجة القضايا العلمية و الفنية سواء في مجال المناهج أو طرائق التدريس أو مستويات التعليم بالإضافة إلى نمطية الهيكل الجامعي في مصر وأحادية التشريع الحاكم ومركزية القرار في كثير من الأحيان كل ذلك يشكل حصاراً محكماً على مبدأ الاستقلالية ليجمده ويحصر الحرية الأكاديمية في مساحة ضيقة للغاية [1] .

ومن المقارنات العجيبة أن مؤسسة علمية كالجامعة تخضع للعديد من الأجهزة الرقابية مثل وزارة المالية ووزارة التخطيط والجهاز المركزي للمحاسبات وأجهزة القضاء دون أن يكون هناك تنسيق بين أدوار هذه الأجهزة من حيث رقابتها على الجامعات واعتبار المدى الذي يترتب على هذه الرقابة [2].

ويلاحظ أن تعدد مثل هذه الجهات الرقابية من شأنها تكريس البيروقراطية في المناخ الإداري بالجامعة كما أن هناك جمود في النمط الإداري داخل الجامعة كمؤسسة علمية وربما معظم ما يعانيه التعليم الجامعي يرجع إلى ذلك السبب ولكي يتم التغلب على تعدد جهات الرقابة وعدم تمتع الجامعات بالاستقلال وكفاءة الجامعة الداخلية والخارجية لابد من توافر القيادات الجامعية التي تتمتع بالرشد الإداري الذي يتلاءم مع طبيعة المؤسسة الجامعية ومناخها السياسي .

فقد اتخذ التدخل السافر من السلطة في شئون الجامعة أشكالاً عديدة وصوراً مختلفة تمثل بعضها في تعيين رؤساء الجامعات بقرار سياسي وعدم تسيد مبدأ الانتخاب في تعيين الوظائف الإدارية العليا والاعتداء المتكرر لبعض الأساتذة بمجرد الاختلاف فكرياً وسياسياً مع الصفوة السياسية القائمة [3].

---

(1)حامد عمار , آفاق تربوية متجددة , مرجع سابق ,ص196

(2)أحمد اسماعيل حجي , التعليم في مصر ماضية وحاضرة ومستقبلة , القاهرة , مكتبة النهضة العربية , 1996 , ص337 – 338

(3)السيد سلامة الخميسي ,الجامعة والسياسة فى مصر (دراسة نظرية وميدانية عن التربية السياسية لشباب الجامعات)،اسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ,2000 م,ص 19

ومن هنا يمكن تفسير المواجهات بين جماعات الشباب والسلطة التي ظهرت في صورة الحركات الشبابية وتتخذ شكل مواجهة النظام بحثاً عن تحقيق مطالب خاصة بها ولكنها تتناول قضايا في مضمونها خاصة بالبناء السياسي وفي داخل الحرم الجامعي كان الحرس الجامعي يقوم بتقييد أسماءهم إلى أمن الدولة لكي يتم التعامل معهم بشكل يمنعهم تماماً من التطرق للنواحي السياسية مما وُلد لديهم الإحجام عن المشاركة في الانتخابات وعدم المبالاة والاغتراب السياسي وعدم وجود وعي بالقضايا السياسية .

فإن ابتداع صيغة ما يسمى بالحرس الجامعي تمثل أحد التدخلات السلطوية المباشرة في الحرم الجامعي وتؤدي إلى إحداث تناقصات في الواقع التعليمي الجامعي تتعارض مع الفلسفة العامة المعلنة والشعارات المطروحة ومن ثم تجعل البيئة الجامعية لا تملك إمكانات تخليق الشخصية الديمقراطية الفاعلة سياسياً [1].

فلقد انعكس سيطرة الأمن على الحياة الجامعية في مصر منذ عقود طويلة وإن كانت قد زادت في السنوات الأخيرة وتدخل في كل الشئون الجامعية بشكل مفرط وحاد بداية من المؤتمرات والندوات التي تقيمها الجامعة والتي لا بد لها من تصريح أمني مع العلم الكامل بما يطرح فيه وتحديد المفكرين والمبدعين ضيوف الندوة بل وفرض السيطرة على الكتاب الجامعي وما يقدم من محتوى تعليمي وحتى الأبحاث الأكاديمية كانت مكبلة بقيود أمنية مما أدى إلى ضياع حرية الإبداع وضياع حقوق الأساتذة الأدبية وأقتصر التوسع في التعليم الجامعي على زيادة عدد الجامعات لمواجهة الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب.

وقد ترتب على ذلك كله غياب الجامعات المصرية عن التصنيفات العالمية وفيما يتعلق بتقرير عام 2009 لنفس معهد شنغهاي يقول محمد غنيم "لقد قامت الدنيا ولم تقعد عقب أحداث مبارة كرة القدم بين منتخبين مصر والجزائر التي أقيمت في 18نوفمبر الماضي وترتب عليها عدم وصول مصر إلى مباريات كأس العالم 2010 واحتلت أحداث وتداعيات هذه لمباراة مساحات هائلة في جميع الصحف والفضائيات المصرية وشغلت اهتمام الرأي العام المصري والشئ الملفت للنظر والمثير للدهشة أن بالتزامن مع هذه الأحداث ظهر تقييم

(1)المرجع السابق ,ص 19

جامعة شنغهاي لأفضل 500 جامعة على مستوى العالم واختفت جميع جامعاتنا المصرية تماماً للمرة الثالثة من هذا التقييم[1].

ولم تقف تلك الآثار عند الجامعة بأساتذتها ونظامها الإداري والمعرفي بل أيضا الطلاب داخل الجامعات المصرية متمثلاً في اتحادات الطلاب فهو الميدان العلمي للتدريب على المشاركة في اتخاذ القرار فقد مرت الاتحادات الطلابية بمراحل فيما يتعلق بمدى تسييس اتحادات الطلاب وعلاقتها بالنشاط السياسي وفيما يلي استقراء عديد من التعديلات للوائح.

- الأنشطة السياسية للطلاب بالجامعات :

اشتد ساعد الحركة الطلابية في السبعينات ولكن لم يسمع لها بمشاركة حقيقية ولقد جاءت مظاهرات الطلاب 18, 19 يناير عام 1977فهى حدثاً مشهوراً التحمت فيه الشرائح الوطنية المختلفة وبعد إستقرار الهدوء الشكلي عقد الرئيس السادات اجتماعاً مع القيادات الطلابية وسمح لهم بالحوار مع رئيس السلطة الحاكم لكن سرعان ما انهارت دعاوي حرية الرآي والنقد فقد ثار رئيس الجمهورية وأتهم الطلاب بكل ما ينافي المبدأ الديمقراطي [2] .

وقد تم نتيجة لذلك حل الاتحادات الطلابية وابتداع لائحة جديدة سنة 1979تجعل من هذا الاتحاد مجرد لافتة حيث تغير المضمون الطلابي الحقيقي وكانت من لجان الاتحاد للنشاط الطلابي لجنة خاصة بالنشاط السياسي ألغيت وفُرضت الوصايا الكاملة وترتب على ذلك إنه لم يعد هناك إتحاد لطلاب الجمهورية تضم ممثلي إتحاد طلاب الجامعات فقد أعطى التنظيم الجديد لرئيس المجلس الأعلى للجامعات حق إصدار القرارات اللازمة لتنظيم الأنشطة المختلفة بين منتخبات الجامعات المصرية كما نصت المادة 331 وعلى ذلك تم تفتيت الوحدة الطلابية التي هي الأساس في تحقيق وحدة فكرية تنظيمية بين جيل شباب الجامعات بل جعلت القيادة السياسية ريادة اتحاد الطلاب لعميد الكلية وأغلبية مجلس الاتحاد من أغلبية غير طلابية [3].

---

(1)على السيد الشخيبي , آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي , القاهرة , دار الفكر العربي , ط1 , 2012 , ص35

(2)سعيد اسماعيل على , محنة التعليم في مصر ,مرجع سابق ,ص 85

(3)السيد سلامة الخميسي ,الجامعة السياسية في مصر , مرجع سابق ص196

وقد تم إلغاء لجنة النشاط السياسي من لجان الاتحاد ومن خطر القيام بأي نشاط فئوي أو سياسي أو عقائدي وبالتالي حرم على الاتحادات الطلابية القيام بأي نشاط سياسي مهما كانت طبيعته بل إن هذا الحظر لم يقتصر على التنظيم الطلابي بحسب بل حرم هذا النشاط بصفه عامة داخل الجامعات طبقاً للمادة (332) إقامة الندوات والمحاضرات والمعارض التي تحتاج إلى موافقة عميد الكلية أو نائب رئيس الجامعة بحسب الأحوال بل إن مجرد تعليق مجلة حائط أصبح يقتضي مرورها على الجهات المختلفة داخل الكلية [1] .

وفي مرحلة الثمانيات استمر العمل باللائحة 1979 التي تخطر النشاط السياسي للطلاب داخل الجامعة وذلك على الرغم من ظاهرة الخطاب السياسي التي تربط بين التعليم والتنشئة الديمقراطية السليمة حيث إنه لا يمكن للديمقراطية ان تنمو وترسخ جذورها إلا إذا كان التعليم في جميع مراحله متجهاً إلى غرس الحرية والديمقراطية السليمة في نفوس النشئ [2].

ولقد استمر العمل بها في التسعينات قائماً على الرغم من التقرير الذي كان تحت عنوان "الجمود ونزع السياسة من الجامعات " أن هناك حاجة إلى تنشئة وطنية ولكن على أساس ديمقراطي من خلال إلغاء خطر النشاط في الجامعات وهذا هو الحل لمشكلة الفراغ السياسي لدى الشباب [3].

ومع استمرار العمل لهذه اللائحة حتى الوقت الراهن والتي تحرم القيام بالنشاط السياسي من خلال التنظيم الطلابي أدى إلى عزل الشباب عن قضايا مجتمعية وحرمانه من اهم حق دستوري وهو التعبير عن الرآي ومن ثم حرمانه من مصدر هام من مصادر الوعي السياسي بل والفراغ والاغتراب السياسي وهو شعور المواطن بوجود أقلية متميزة تحكمت في جهاز الدولة وأن القوانين والإجراءات لا تعكس إلا مصالح الأغلبية .

(1)دستور جمهورية مصر العربية , الباب الثالث ,القاهرة ,مجلس الشعب , 1971 , ص3

(2)أحمد كمال أبو المجد 'خمسة معوقات تهدد باغتيال المستقبل العربي , مجلة العربي ,العدد , 9 ,الكويت 1983 , ص25 – 26

(3)السيد سلامة الخميسي , الجامعة السياسية في مصر , مرجع سابق , ص199

المناهج التعليمية :

تتسم المنظومة التعليمية بالتدهور الشديد فهي لا تساهم في تنمية مهارات عليا بالنسبة للمتعلمين إنما تساهم في خلق شخصيات لديها استعداد للتعبير والانسياق وراء الآخرين وليس لديهم سعة أفق أو عقلانية أو موضوعية ولا تملك القدرة على التفكير المنطقي ولا التأريخ الفكري ومن ثم فهم إما شخصيات تتسم بالقهر او انها قاصرة وهي قابلة للتطرف أو التعصب لأنها لا تملك القدرة على الحوار وعلى طرح أفكار متفردة [1].

وكانت المناهج الدراسية إنعكاساً للواقع السياسي الذي يعيشه الوطن على ممر مراحله السياسية حيث أنه تشتق فلسفة التعليم من الفلسفة التربوية العامة والتي تشتق منها على اعتبارا أن التعليم نظام له جوانبه السياسية والاجتماعية والتي تعتبر المناهج هو الوسيلة للتعبير عن ذلك فقد استخدمت أشكال التلقين السياسي لأفكار سياسية معينة .

حيث تعبر نعمات فؤاد عن فشل هذه المناهج في تنمية الانتماء للمجتمع مستنكرة أبداً إن الوطنية في مناهجها تشيد بما يحفظه الطفل لينساه أو خطبة سياسية ولا تقرر الخطب الحكومية في أي بلد من بلاد العالم المتقدم أو المتخلف إلا في مصر [2].

فالمناهج الدراسية عقيمة وهناك فجوة بينها وبين الواقع وما يحدث من تغيرات سياسية واجتماعية وهي تقيم حاجزاً بين الطالب وبين إدراكه للواقع الذي يعيشة بأن تعمل على نزييف هذا الواقع من خلال تقديم معلومات قديمة متخلفة لا تعبر عن طبيعة هذا العصر ولا عن الأحداث والقضايا ولا تساعد المتعلم على فهم واقعة والارتباط به كما تتسم المناهج في بعض المجالات بالتحيز وعدم الموضوعية فهي تخاطب فئة محددة وتهمل الأغلبية من المعلمين ولا تعبر عنهم وتنشر فيهم أفكار الصفوه وتصوراتها البعيدة عن الواقع مما يجعل الأغلبية من المتعلمين يشعرون بالاغتراب عن واقعهم وعن مشاكلهم حيث تقدم المناهج في صورة مواد منفصلة لايربط بينها أي رابط مما يجعل هناك تكرار أو تناقض بين ما يقدم من خلال المواد التي تفقد مصداقيتها مما يساهم في خلق شخصيات مشوشة تتسم بالاضطراب المعرفي في أغلب الأحيان.

---

(1)الهام عبدالحميد , التنشئة السياسية في العملية التربوية , القاهرة , مركز المحروسة للنشر , 2004 , ص 96

(2)نعمات أحمد فؤاد , أزمة الشباب , القاهرة , كتاب الهلال , العدد 386 , فبراير 1983 , ص59 – 63 .

فقد عانى نظام التعليم من عزوف أعداداً غير قليلة عن مواصلة السير في مراحله المختلفة كما أن الأساليب المستخدمة تعتمد معظمها على التلقين والحفظ والضغط والقهر وخنق المواهب مما ينفر الطلاب من العلم والتعليم أضف إلى ذلك الاتجاهات السلبية لدى الكثير من أعضاء هيئة التدريس وعزوفهم عن المشاركة الإيجابية في الإصلاح والتطوير مع انفصال البحث العلمي إلى حد كبير من المشاكل الحقيقية بالإضافة إلى تدني مستوى الخريجين من حيث التحصيل والمهارات الأساسية مما يؤثر على مستقبلهم في سوق العمل[1] .

وذلك ما اكد عليه CBouirge أن إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط يكون أساسياً في المنطقة إذا كانت قيم الديمقراطية والاستخدام العملي لها يؤكد إنه يمكن تعليمها فإن قاعدة الإصلاح السياسي الديمقراطي يمكن أن تتوفر عن طريق تغيير طرق التدريس والمناهج المستخدمة بواسطة المدارس والمدرسين في الدول العربية فهناك عقبات كثيرة لإصلاح دعامة التعليم الأيديولوجية والتربوية في الشرق الأوسط مثل طرق التدريس المتبعة بواسطه مدرسين والحفظ الروتيني للحقائق والأفكار وأن هذه الطرق تمنع التفكير النقدي وتنمية المهارات لحل المشكلات اللازمة لتنمية المجتمع[2].

وقد تحولت الشهادات العلمية إلى مجرد ورقة للإنتهاء من مرحلة تعليمية لا تغير الواقع إلا لمن يملكون دخول دهاليز العمل السياسي والذي هو جزء من النظام ويدين بالولاء التام للأمن، وبذلك يتضح من كل ما سبق أن النظام السياسي المصري بتوسع سلطات الرئيس على أجهزة الدولة سواء بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية وفقاً للدستور 1971 وتعديلاته عام 1980 الذي منح سلطات استثنائية عديدة يمارس فيها رئيس الجمهورية سلطة التشريع كاملة مما أثر على دور المجالس النيابية في وصنع السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة وبذلك يكون صنع السياسة التعليمية في مصر يسير وفقاً توجهات رؤساء الدولة ويكون ذلك في صورة قوانين وقرارات مثل قرار إنشاء الهيئة العامة للأبنية .

---

(1)محمد صبري الحوت , إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج , القاهرة , مكتبة الأنجلو المصرية , 2008 , ص90

(2)Bouirge .cEducation reform critieal in Middle East Think Tanks Research United press international , Washington , DC , 18 April 2003 P 66

فقد اتسم النظام السياسي بعدم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح الأخيرة كما اتجهت الدساتير المصرية نحو تحقيق الدمج بين السلطات لصالح السلطات التنفيذية كما تتصف بهيمنة رئيس الدولة على سلطات جهاز الدولة سواء بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية ورئيساً للجمهورية ويتمتع بسلطات كثيرة لتقرير السياسات ومن بينها السياسة التعليمية وبذلك تكون السلطة النهائية .

وقدم السيد ياسين برنامج للإصلاح الديمقراطي ليحدث التحول الديمقراطي ومن أهمها الإقتناع بأن السلطة السياسية ينبغي أن تكون ناتج اختيار حر للجماهير من خلال ممارسات سياسية صحيحة ولا شك ان إحترام هذا المبدأ الأساسي يتنافى مع التمسك بالحزب الواحد وهو الحزب (المهيمن) فالحكم السياسي الديمقراطي هو حكم غير أبدي ينتقل من مجموعة إلى اخرى بحسب رغبات الشعب كما يظهر من نتائج ممارساته السياسية[1] .

ويستلزم تحقيق ذلك مزيداً من الديمقراطية وذلك يستلزم آلية لتهيئة الأفراد للعمل الديمقراطي وإكسابهم المعارف والقيم وتلك الآلية تتمثل في ثقافة الديمقراطية ويتم تنميتها من خلال مؤسسات التربية وخاصة مؤسسة التعليم فالتعليم يسهم في إرساء دعائم الديمقراطية من خلال إكساب الأفراد مقومات السلوك الديمقراطي والحوار الديمقراطي القائم على الحوار والتعليم فهو ركيزة أساسية لإرساء قواعد الديمقراطية وبالتالي فإنه يجب أن يهيئ المناخ الثقافي العام بقيم ومبادئ الديمقراطية وأن توعى العقول بقيم وأهمية التطبيق الصحيح للديمقراطية وأن ننشئ الأجيال وتربي على معارف واتجاهات وقيم ثقافة الديمقراطية ومن هنا يبرز دور المؤسسة التعليمية كأداة للتأثير في تشكيل العقل المصري وإكسابه مقومات العمل الديمقراطي[2].

وبذلك يتضح إنه لن يتم إصلاح وتطوير منظومة التعليم منفصلة عن المنظومات السياسية والاقتصادية حيث أن مخرجات التعليم ليست نتاج المنظومة التعليمية فقط بل

(1) السيد ياسين , الوعي القومي المحاصر – أزمة الثقافة العربية , القاهرة , مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام , 1996 , ص 5

(2) عصام الدين هلال وأخرون , التربية وقضايا العصر , القاهرة , مكتبة الانجلو المصرية , 2010,ص86

منظومة المجتمع بأكمله فعملية الإصلاح لابد أن تكون شامله وجذرية تشمل إصلاح سياسي واقتصادي حتى تستقيم عملية التعليم .

النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

يرتبط السياسة في الحقل التربوي بالسلطة فهي تترجم أيضاً من خلال قوانين ولوائح وانظمة وبرامج وقد انعكست التوجيهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع السياسة التعليمية فمثلاً التوجه الرسمي للقيادة السياسية في التسعينات يخالف عما كان سائداً في السبعينات وذلك التغير يستوجب تعبيراً في التشريعات التعليمية لكي تتلاءم مع التعبير في التوجهات السياسية والقائمين على النظام التعليمي استجابوا لذلك عن طريق مجموعة من القوانين والقرارات التي تتلائم ومتطلبات تلك التغيرات فالنظام التعليمي ترسب من عبء التاريخ مجموعة من الأشكاليات التي تتطلب الحوار والحسم لاطرافها الإيجابية

1- غياب المشاركة الفعالة بين صناع القرار وأصحاب المصلحة والمتأثرين بالسياسة التعليمية.

2- لعبت النظم السياسية دوراً في صياغة السياسة التعليمية فهو أداة هامة يعتمد عليها النظام لإكتساب شعبيته .

3-انعكست التوجهات السياسية على التعليم في تحديد مناهج عن المرحلة الناصرية التي ترسخ مبدأ القومية العربية والاشتراكية ومرحلة السادات بالانفتاح الاقتصادي وظهور مدارس اللغات الخاصة والأجنبية التي تناسب متطلبات الانفتاح واستمرار ذلك مع سياسة الخصخصة في عهد مبارك وظهور الجامعات الخاصة مما أهدر مبادئ هامة وهو تكافؤ الفرص التعليمية .

4-إعطاء الرئيس الهيمنة الكاملة للسلطة التنفيذية والتشريعية عن طريق القيود الدستورية والتي تؤدي إلى سيطرته على صياغة السياسة التعليمية .

5-الأداء البرلماني الضعيف على مدار عقود طويلة فهو يشرع للسلطة التنفيذية أكثر من إنه سلطة تشريعية في حد ذاته

6-التدخل في شئون القضاء وميل البعض إلى التدخل في شئون الدولة السياسية .

7- غياب دور الأحزاب السياسية وعدم فعالية دورها فهي هشة لا ممثلة في البرلمان ولا متواجدة في الشارع السياسي فهي ضئيلة أمام الحزب الحاكم المسيطر على كل مؤسسات وأجهزة الدولة .

8-تصميم قوانين الانتخاب التي صُممت بحيث تحصر الأغلبية في يد الحزب الحاكم مما أدى إلى احتكار السلطة في يد حزب واحد منذ عقود طويلة .

9-فقدان الجامعات المصرية استقلالها قيد حركة الفكر والإبداع بها مع تدخل السلطة في شئون الجامعة بأكملها لأعضاء هيئة التدريس والطلاب مع إلغاء نظام الانتخاب لفرض الهيمنة على الجامعات.

10-كانت المناهج انعكاسا للواقع السياسي الذي نعيشه فقد استخدمت التلقين السياسي لأفكار سياسية معينة .

11-مركزية السلطة في التخطيط وصنع القرار التربوي فقد تركزت في يد الوزير مما لا يسمح بتداول السلطة .

12-تعتمد السياسة التعليمية في مصر على شخصية الوزير على الرغم أن النصوص القانونية تعطي كثيراً من المسئولين الإداريين سلطة المشاركة في صنع القرار .

13- رصد الخطاب السياسي والتعليمي في مصر جانباً كبيراً من إذعان الدولة للضغوط الخارجية التي تمارسها الدول المهيمنة علي النظام العاملي لا سيما الولايات المتحدة الامريكية ومؤسسات التحويل الدولية التي تشرف على برامج إصلاح مفروضة وفى مقدمتها البنك الدولي.

14- تآثرت السياسة التعليمية بعد ثورة 25 يناير حيث اتسمت القرارات بالتخبط وعدم الدراسة وبسرعة أتخاذها مثل الغاء الصف السادس الابتدائي كشهادة وإضافة اعمال السنه للشهادة الاعدادية بحجة ترشيد الانفاق على الرغم إن الغاء اعمال السنه يساعد على تفاقم مشكلة الدروس الخصوصية.

15- أجراء تعبيرات في المناهج الدراسية بما يخدم أهداف النظام علي شاكلة ما كان يحدث مع الانظمة السابقة قبل الثورة وخاصة مناهج التاريخ التي يشوبها البعد التام عن المصرافية.

16-عدم وجود خطة شاملة التحديث وتطوير التعليم حيث إنها مرتبطة بشخصية الوزير الذي ما إذا تغير حتى يلغي ما بدآه الوزير السابق ليبدأ من نقطة الصفر.

17-عدم استقرار السياسة التعليمية وتضارب قراراتها والتي هي في الغالب معبرة عن إدارة القيادة السياسية

18- تهميش دور المؤسسات التربية من نقابة المعلمين والمجتمع المدني في صياغة السياسة التعليمية.

توصيات الدراسة :

1-تقليص سلطات الرئيس عن طريق وضع دستور يحد من الهيمنة على السلطة التشريعية والتنفيذية مع وضع تحديد واضح لسلطاته .

2-أن تعود القوة للأداء البرلماني في تشريع القوانين من أجل الإصلاح وليس من أجل السلطة التنفيذية حتى يكون الأداة التي تعالج القصور في العملية التعليمية مع النهوض بها.

3-إعطاء مساحة من المشاركة بين صناع القرار وأصحاب المصلحة من أولياء الأمور ونقابة المعلمين والمعلمين .

4-إعطاء الجامعات المصرية استقلالها وعدم فرض القيود على حرية الفكر والإبداع من أجل تطوير البحث العلمي بها مع عدم التدخل في شئونها مع إعطاء الاتحادات الطلابية الحرية في ممارسة حقوقها داخل الجامعة .

5-البدء في نشر ثقافة اللامركزية للسلطة في التخطيط وصنع القرار بحيث لا تصبح في يد شخص الوزير فقط مع تفعيل النصوص القانونية التي تعطي المسئولين الإداريين المشاركة في صنع القرار .

6-وضع خطة متكاملة لتطوير العملية التعليمية والنهوض بها في خطوات متسللة مع عدم تغيرها مع تغير الوزير حتى تستقر السياسة التعليمية مع عدم تضارب القرارات .

7- إلا يكون للنظام السياسي أي دور في تشكيل وبلورة الناهج التعليمية حتى يسهم في إعداد العقول بالصورة التي يراها النظام وتترك للمختصين وضعها مما يناسب التطور العلمي المذهل .

8- عدم تهميش النظام المؤسسي في صناعة السياسة التعليمية الفوقية سواء من داخل او خارج مجال التعليم (مركزية السلطة) مع توظيف مجموعة من الآليات المتعارف عليها من اجل التوصل إلي قرارات نهائية ليصبح المجال مناسباً للدخول في مرحلة اخري من البحث وهي مرحلة دراسة حالة معينة لقرار صدر في ساحة التعليم.

9- المراجعة وإعادة التقويم من اجل التوصل في نهاية المطاف إلي صنع قرارات رشيدة تخدم المصلحة العامة وتلبية مطالب التلاميذ ويستمر تأثيرها المتمر لا السلبي لسنوات عديدة دون غنقطاع.

10- عدم إتخاذ قرارات تربوية مفاجئة وسريعة فلابد أن يكون التطوير عملية هادئة متدرجة ويعهد بعملية التطوير إلي مسئولين وبذلك يتناقض مع ما حدث بعد ثورة 25 يناير حيث أتسمت القرارات بالخبط وعدم الدراسة مثل الغاء الصف السادس الابتدائي كشهادة بحجه ترشيد الانفاق وإضافة اعمال السنة للشهادة الاعدادية مما يرسخ الدروس الخصوصية ويساعد على ثقافتها.

مراجع الدراسة :

أولاً : الدراسات العربية :

أ-الرسائل العملية :

1-بثينة عبدالرؤوف رمضان, جماعات الضغط وتكافؤ الفرص التلعيمية , جامعة القاهرة , معهد الدراسات التربوية غير منشورة , 1999م

2-رمضان أحمد عيد , السياسة التعليمية وصنع القرار (دراسة مقارنة في الولايات المتحدة والاتحاد السيوفتي وانجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية , رسالة دكتوراه غير منشورة ,كلية التربية ة جامعة عين شمس , 1992 م

3-سارة محمد الدمرداش السيد , أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر في الفترة من 1990 – 2005 , رسالة ماجستير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , 2010م

4-سلوى غريب صادق , تحليل الخطاب التربوي في مصر من أوائل السبعينات حتى أواخر التسعينات , رسالة دكتوراة غير منشورة , كلية التربية , جامعة عين شمس ,1999م

5-عزة محمد عفيفي ,دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية (دراسة مقارنة بين كل من ج.م.ع والمملكة المتحدة ,رسالة دكتوراه غير منشورة ,معهد الدراسات والبحوث التربوية , جامعة القاهرة , 2001م

6-على محمد محمد محمود ,دور جماعات المصالح في صنع السياسة العامة في مصر دراسات حالة السياسة البيئية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ,جامعة القاهرة 2007م

7-فاتن محمد عدلي , الخطاب التعليمي الرسمي وغير الرسمي في مصر منذ عام 1952 حتى 1981 , رسالة ماجستير غير منشورة , القاهرة , معهد الدراسات التربوية ,2001م

8-منار محمد إسماعيل بغدادي ,(صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصر وانجلترا والصين) , رسالة دكتوراة غير منشورة , جامعة القاهرة ,معهد الدراسات التربوية , 2005 .

9-هالة سيد مصطفى ,النظام السياسي واستراتيجية التعامل مع الحركات الإسلامية المعارضة , دراسة حالة مصر (1970-1989) رسالة دكتوراة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , 1994م

10-هشام يوسف مصططفى , إتجاهات الصحف الجزئية في مصر نحو قضايا التعليم الجامعي من الفترة 1992– 2001 , رسالة دكتوراه غير منشورة , قسم أصول التربية بالعريش , جامعة قناة السويس , 2006 م

ب-الكتب العلمية :

11- إبراهيم درويش ومحمد حسين ياسين , المشكلة الإدارية وصناعة القرار ,القاهرة , دار الفكر , 1990م.

12- إبراهيم دسوقي أباظة , الخطايا العشر عن عبدالناصر إلى السادات ,القاهرة , الزهراء للاعلام العربي , 1985م.

13-إبراهيم عصمت مطاوع ,التنمية البشرية والتعليم في الوطن العربي , القاهرة , دار الفكر العربي , 2002م

14-ابراهيم محمد ابراهيم , التربية والمجتمع قضايا ومشكلات , كلية التربية ,جامعة عين شمس , 2000م.

15-أحمد اسماعيل صبحي , التعليم في مصر ماضية وحاضرة ومستقبلة , القاهرة , مكتبة النهضة العربية , 1996 م.

16-احمد أنور , الانفتاح وتغير القيم في مصر , القاهرة , مصر العربية للنشر والتوزيع , 1993م.

17- أحمد طه خلف الله , التحولات الديمقراطية في مصر في ضوء انتخابات مجلس الشعب 2000 ,القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب , 2002م

18- أحمد عبدالله ,الديمقراطية على عكاز المسار المتعرج للتجربة الديمقراطية في مصر , القاهرة , العربي للنشر والتوزيع , 1992م .

19- إكرام بدر الدين , تطور المؤسسات السياسية في التحرير الديمقراطي في مصر (1970-1981) , القاهرة , المركز العربي للنشر والتوزيع , 1982م.

20- أميل فهمي شنودة , القرار التربوي بين المركزية والا مركزية , القاهرة , مكتبة الانجلو المصرية 1985م

21- أنور السادات ,البحث عن الذات , (قصة حياتي) القاهرة , المكتب المصري الحديث , 1981م.

22- الهام عبدالحميد , التنشئة السياسية في العملية التربوية , القاهرة , مركز المحروسة للنشر , 2004م.

23- الحسيني الحسيني معدي ,ثورة 25 يناير إنتفاضة شعب وسقوط الفرعون ,القاهرة دار الخلود للنشر , 2011م .

24- السيد سلامة الخميسي ,الجامعة والسياسة فى مصر (دراسة نظرية وميدانية عن التربية السياسية لشباب الجامعات)،اسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ,2000م.

25- السيد عبدالمطلب غانم , المشاركة الرسمية في النظام السياسي (تحرير على الدين صلاح) القاهرة , المركز العلمي للبحث والنشر ,1983م.

26- السيد ياسين , ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة , القاهرة , الدار المصرية اللبنانية , 2011م.

27- جهاد عودة , عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية , القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب , 2005م.

28- حامد عمار ,أفاق تربوية متجددة ,القاهرة , الدار المصرية اللبنانية , .2004

29- ———— ,الإصلاح المجتمعي (إضاءات تقافية واقتصادية تربوية) , القاهرة , مكتبة الدار العربية للكتاب , 2006م.

30- ————,في دراسات التربية والثقافة (9),في أفاق التربية العربية من رياض الأطفال إلى الجامعة ,القاهرة , مكتبة الدار العربية للكتاب , 2003م

31- ————الحادي وعشر من سبتمبر , وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي القاهرة , الدار المصرية اللبنانية ,2004م.

32- حسنين توفيق ابراهيم , التحول الديمقراطي في المجتمع المدني في مصر خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري (1981 – 2005) القاهرة , مكتبة الشروق الدولية ,2006م.

33- خالد محمد الزاوي , الجودة الشاملة في التعليم وأسواق في الوطن العربي , القاهرة , مجموعة النيل العربي , 2005م.

34- سعيد إسماعيل على ,تجديد العقل التربوي , القاهرة , عالم الكتب , 2005م.

35- شبل بدران , التعليم والحرية الأكاديمية في مصر ,تحرير أمينة سيد , القاهرة , دار الأمين للطباعة والنشر ,2000م

36- شبل بدران , ومحمد أحمد كريم , تاريخ التربية وتاريخ التعليم , الاسكندرية , ط1 , المعرفة الجامعية , 2000م.

37- شعبان حامد علي إبراهيم , فساد التعليم والحاجة لإعادة إختراعه , القاهرة , المكتبة العصرية للنشر والتوزيع , 2009م

38- طلعت عبدالحميد فايق ,دراسة تحليلية للفكر التربوي في مصر من عام1952- 1970 , القاهرة – الهيئة العامة للكتاب , 1989م.

39- طه حسين , مستقبل الثقافة في مصر ,مجموعة كتب المواجهة والتنوير , القاهرة ,إصدار الهيئة العامة للكتاب ,1993م.

40- عبدالحليم قنديل , الأيام الأخيرة , القاهرة , دار الثقافة الجديدة , 2001 م

41- عبدالجواد بكر "السياسة التعليمية وصنع القرار ,الإسكندرية ,الوفاء للطباعة والنشر ,2002م

42- عبدالعزيز الغريب صفى ,الجامعة والسلطة , القاهرة الدار العربية للنشر والتوزيع ,.2005

43- عبدالمنعم سعيد , الرجل الذي يقول (نعم) أو (لا) ,ثمن الإصلاح أهمية التفكير الجاد في مستقبل مصر , القاهرة ,الهيئة المصرية العامة للكتاب , 2006م

44- عصام الدين هلال وأخرون , التربية وقضايا العصر , القاهرة , مكتبة الانجلو المصرية , 2010م.

45- على الدين هلال ,المشكلة السياسية في مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب في تحرير الديمقراطية في مصر , 1970 - 1980 , المركز العربي للبحث والنشر , القاهرة , 1982م

46- على السيد الشخيبي , أفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي , القاهرة , دار الفكر العربي , ط1 , 2012م.

47- فؤاد زكريا , التعددية في بلادنا حصاد الثمانيات حوارات وشهادات , سلسلة حوارات واستراتيجية (5), ارام للدراسات والنشر والتوزيع ,مركز حسن للنشر ,عمان , الأردن ,1993 م

48- فوزية مصطفى محمد عثمان , إتجاهات السياسة التعليمية في الثمانيات (دراسة تحليلية للتعليم العام في مصر) ,القاهرة ,المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ,1992م

49- لطيفة ابراهيم خضر , الديمقراطية بين الحقيقة والوهم , القاهرة , عالم الكتب , 2006م.

50- محسن خضر ,أفاق تربوية متجددة (من فجوات العدالة في التعليم) , القاهرة , الدار المصرية اللبنانية , 2000م.

51- محمد حسنين هيكل ,مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان , القاهرة , دار الشروق , 2011 م

52- محمد صبري الحوت , إصلاح التعليم من واقع الداخل وضغوط الخارج , القاهرة ,مكتبة الانجلو المصرية , 2008 م

53- نعمات احمد فؤاد , ماذا يراد بمصر (قضية التعليم), القاهرة , دار الفكر العربي , 2001م.

54- نعمات أحمد فؤاد ,أزمة الشباب , القاهرة ,كتاب الهلال ,العدد 386 , 1983م.

55- نهى حامد عبدالكريم , صنع القرار في السياسة التعليمية والاطراف الفاعلة والآليات , القاهرة , الدار المصرية اللبناية ,2009م.

الدوريات:

56-أحمد اسماعيل صبحي , المعونة الأمريكية للتعليم في مصر , سلسلة قضايا تربوية , القاهرة , عالم الكتب , 1992م.

57-أحمد فتحي سرور , في تصريح لمجلة أكتوبر , العدد 64014 ,في 5 /2 / 1989م.

58-أحمد كمال أبو المجد , خمسة معوقات تهدد باغتيال المستقبل العربي , مجلة العربي , العدد 9 , الكويت 1983م .

59-السيد ياسين , الوعي القومي المحاصر – أزمة الثقافة العربية , القاهرة , مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام , 1996م.

60-المركز القومي للبحوث التربوية , تطر التربية والتعليم في ج . م . ع , خلال الفترة من 1981 – 1984 م , القاهرة , 1984م .

61-سعيد إسماعيل على , تأملات في سياسة التعليم في مصر , دراسات تربوية ,المجلد السابع , الجزء السادس والاربعون , عالم الكتب ,القاهرة , 1996 م.

62-سيف الإسلام علي مطر , ربط البحث التربوي بصنع السياسة التعليمية , (دراسة تحليلية للادوار والممارسات) , مجلة دراسات تربوية ,29 , 1989م .

63-شادية فتحي , مستقبل التحول الديمقراطي في مصر ,ضمن سلسلة مصر في عيون شبابها ,"شباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر ,إشراف (صلاح سالم),جامعة القاهرة , مركز دراسات وبحوث الدول النامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , .2001

64-شبل بدران , الإيديولوجية والتربية في مصر (دراسة العلاقة بين بنية النظام السياسي والسياسة التعليمية) في الفترة من 1979 – 1981 , مجلة التربية المعاصرة , العدد الرابعة عشر , السنة السابقة , القاهرة , دار المطبوعات الخاصة , يناير 1990م .

65-على نصار , الدراسة المستقبلية (المفهوم والأساليب والممارسات ,المجلة العربية للتربية , المجلد 17 , العدد الأول , المنظمة العربية للثقافة والعلوم , تونس ,يونيو , 1997م.

66-عماد صيام ,وزارة التربية والتعليم ,القاهرة , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجيه ,سلسلة الوزارات المصرية , 2003م .

67-كمال نجيب , التعليم والنظام العالمي الجديد ,مجلة التربية المعاصرة , العدد 28 ,1993م.

68-كمال نجيب , حق المواطن المصري في التعليم في عصر الليبرالية الجديدة ,القاهرة , المركز القومي للبحوث التربوية بالتعاون مع مكتب اليونسكو الاقليمي بالقاهرة ,2008م .

69-محسن خضر, تكافؤ الفرص في السياسية التعليمية "مرحلة التعليم ما قبل الجامعي مصر خلال التسعينات ,أحوال مصرية , السنة الأولى ,العدد الثالث ,الأهرام 1999م .

70-محمد سيف الدين فهمي , تاملات في سياسة التعليم في مصر , مجلة الدراسات التربوية ,المجلد الثامن , الجزء 47 , 1992م.

71-محمد فريد حجاب , أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث ,في كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ,تأليف على خليفة وأخرون (سلسلة كتاب المستقبل العربي) (19) , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 2000م

72-مراد صالح مراد زيدان , دور جماعات الضغط في توجيه السياسة لتعليم في ضوء بعض المداخل المعاصرة المرتبطة ببناء القوة ,مجلة كلية التربية , جامعة المنصورة العدد 42 , يناير 2000م.

73-نادية يوسف كمال , إتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية , مستقبل التربية العربية , مج7 , ع 20,الاسكندرية ,المكتب الجامعي الحديث , 2007م.

74-هادي أبو كليه ,قوة الضغط وصنع السياسة التعليمية والتحدي والاستجابة ,مجلة التربية , العدد (51) , جامعة الأزهر ,1995م .

المؤتمرات والندوات :

75-السيد ياسين (محرر), وأماني قنديل , العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية ,"درايات جماعات المصالح في مصر بين العالمية والخصوصية , مركز الدراسات والبحوث ,أعمال الندوة المصرية , القاهرة , دار المعرفة الجامعية ,1991م .

76-احمد عبدالله ,التطور الديمقراطي في مصر وتحديات التسعينات , على الدين هلال ,عبدالمنعم سعد (محررات) أعمال المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية , مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة ,1999م.

77-بو جرادين , التغير الاجتماعي ,الاقتصاد والتغير السياسي في مصر , (ديمقراطية من دون ديمقراطيين "ندوة فكرية نظمها المعهد الايطالي , بيروت دراسات الوحدة العربية , 1995م.

78- جابر محمود طلبة , التعليم في مصر وإنشاء الجامعات الخاصة (بحث مقدم للمؤتمر الثانوي التاسع للتعليم العالي بين الجهود الحكومية والأهلية) من 22 – 23 ديسمبر , كلية التربية , جامعة المنصورة , الجزء الثاني , 1992م.

79- حسين بشير محمود , دور كليات التربية في إصلاح التعليم (الواقع – التحديات – الطموح) مؤتمر دور الكليات التربية في إصلاح التعليم كلية التربية دمياط , جامعة المنصورة, بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية ,بالقاهرة 12 – 13 نوفمبر 2005م.

80- رسمي عبدالملك نسيم, التخطيط للمشاركة المجتمعية ودعم دورها في العملية التعليمية ,من خلال منظمات المدرسة ,المؤتمر العلمي السنوي السادس , الجزء الثاني ,المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ,القاهرة ,يوليو ,2005م .

81-رؤوف عباس , السلطة التشريعية في الخبرة السياسية المصرية في مائة عام , أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية ,4-6 ديسمبر 1999 , مركز البحوث والدراسات السياسية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , 2000م.

82- حسنين توفيق: العنف السياسي في مصر بين احتمالات الاستيعاب وإمكانات المواجهة, في على الدين هلال , عبد المنعم سعيد (محررات) مصر وتحديات التسعينات , اعمال المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية , مركز البحوث والدراسات السياسية , لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , القاهرة , 1991

83-على الصاوي (محرر) البحث السياسي في العالم العربي , أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب ,معهد الدراسات والبحوث السياسية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , القاهرة , 1996م.

84-محمد عزت عبد الموجود ,حدود القدرة والأحباط في سياسات التعليم في الدول النامية "ندوة نحو تربية أفضل للتلميذ بمرحلة الابتدائية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي 28- 27 أبريل 1992 , الدوحة , مركز البحوث التربوية جامعة قطر.

ثانياً المراجع الأجنبية :

85-Bouirge (Education reform critieal in Middle East Think Tanks Research United press international , Washington , DC , 18 April 2003

86-Carrie f wick han mobilizing islam religion activism and political chang in Egypt – columbia university press, new York -2002

87-Dunn , Wilian N : Public policy Analysis , An introduction , USA , Prentice Hall , lne seandcel USA, 1999 .

88-Margaret sattenl &Bradley levinson : policy practice , Toward a comparative socio cultural analysis of Education palicy ,Ablex publishing , London , 2001.

89-Troy leo :the impact of the teacher,s unions on education policy and out comes un : cizek Gregory H : Hand book educalonal policy USA , Academic press . 1999 .

90- US Department of Education. Progress of Education in the united of America Washington . 1991